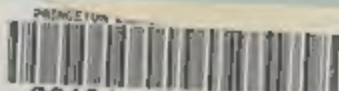


ZAYDAN

AL-FARD WA-AL-DAWLAH

R



32101 007069758

الفرد والدولة في الشريعة الإسلامية

تأليف

الدكتور عبد الكريم زيدان

مدرس الشريعة بكلية الحقوق بجامعة بغداد
ومحاضر في الكلية الجامعة - قسم القانون

[الطبعة الاولى]

حقوق الطبع والتأليف محفوظة للمؤلف



Zaydan, Abd al-Karim

الفرد والدولة

في الشريعة الإسلامية

al-Fard wa-al-dawlah

تأليف

الأستاذ عبد الكريم زيدان

مدرس الشريعة بكلية الحقوق بجامعة بغداد
ومحاضر في الكلية الجامعة - قسم القانون

[الطبعة الأولى]

حقوق الطبع والتأليف محفوظة للمؤلف

مطبعة سلمان الأعظمي - بغداد

2276

39255

333

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه
اجمعين وبعده :

فهذا بحث في الدولة ومركز الفرد فيها في الشريعة الاسلامية ،
اعتمدت فيه على نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المظهرة والسوابق
التاريخية القديمة الثابتة واجتهادات الفقهاء . وقد جعلت هذا البحث في
ثلاثة فصول :

الاول - في بيان مكانة الدولة في الشريعة الاسلامية من جهة مدى
وجوب اقامتها ، وطبيعتها واسدافها . . . الخ .

الثاني - في بيان المركز القانوني للفرد في الدولة من جهة الحقوق
التي يتمتع بها .

الثالث - في الحقوق التي للدولة على الفرد .

واني لامل ان اكون بهذا البحث الموجز قد قدمت خدمة
بسيطة متواضعة للشريعة الاسلامية بعرض جانب من جوانبها التنظيمية
المتعلقة بموضوع الدولة ومكانة الفرد فيها ، آملا ان اعود الى هذا الموضوع
وكل ما يتعلق به في فرصة اخرى يشي من التفصيل والاسهاب والله من
وراء القصد وهو خير معين .

بغداد في ٢٨ شوال ١٣٨٤ - ٢٨ شباط ١٩٦٥

الدكتور عبدالكريم زيدان

الفصل الأول

مكانة الدولة في الشريعة الإسلامية

١ - تمهيد :

يرى بعض الناس ان الشريعة الإسلامية دعوة دينية تعنى بالاخلاق وتنظيم علاقة الانسان بربه ، ولا شأن لها بما وراء ذلك من شؤون الحياة ومنها شؤون الدولة والحكم ... وهذا رأي مردود تنكره الشريعة وتأباه كما يتضح في الفقرات التالية •

٢ - الشريعة تدعو الى اقامة دولة :

من خصائص الشريعة الإسلامية الشمول • فما من شيء في الحياة الا وللشريعة حكم فيه • ولهذا نجد في نصوصها احكام العبادات والاخلاق والمقائد ، والمعاملات بمعناها الواسع الذي يشمل تنظيم علاقات الافراد فيما بينهم • سواء أكانوا افراداً أم جماعات • وصدق الله العظيم اذ يقول :
• ما فرطنا في الكتاب من شيء • •

وما دامت الشريعة بهذا الشمول فمن البديهي ان نجد في احكامها وقواعدها ما يتعلق بالدولة ونظام الحكم فيها ، كبدء الشورى ، ومسؤولية الحكم ، ووجوب طاعتهم في المعروف ، واحكام الحرب والسلام والمعاهدات الى غير ذلك من الاحكام المتعلقة بالدولة وشؤونها • وفي السنة النبوية تتكرر ألفاظ : الامير ، ، والامام ، ، والسلطان • وهذا اللفظ تعني من يدهم السلطة والحكم ، أي الحكومة ، والحكومة عنصر مهم من عناصر الدولة • وهذه النصوص يلزم تطبيقها ، لأنها ما نزل الوحي بها لتقرأ وتتركز وإنما نزلت لتقرأ وتنفذ ، وتفيدها يعني اقامة دولة حسب المفاهيم التي جاءت بها الشريعة •

٣ - احكام يستلزم تنفيذها قيام دولة :

وفي الشريعة الاسلامية احكام كالعقوبات ، ووجوب الحكم بين الناس بما انزل الله ، والجهاد في سبيل الله ، ونحو ذلك ، وهذه الاحكام بطبيعتها تنفذها الدولة بما لها من سلطان على الافراد ، ولا ينفذها الافراد انفسهم . وفي هذا المعنى يقول الامام ابن تيمية : ان ولاية امر الناس اعظم واجبات الدين بل لا قيام للدين الا بها ، ولان الله تعالى اوجب الامر بالمعروف والنهي من المنكر ونصرة المظلوم . وكذلك سائر ما اوجبه من الجهاد والعدل واقامة الحدود لا تتم الا بالقوة والامارة^(١) . فاقامة الدولة الاسلامية امر ضروري لتنفيذ احكام الشريعة .

٤ - تحقيق عبادة الله تقتضي اقامة الدولة الاسلامية :

خلق الله تعالى البشر لعبادته ، قال تعالى : « وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون » والعبادة اسم جامع لكل ما يحبه الله من الاقوال والافعال الظاهرة والباطنة^(٢) .

وتحقيق معاني العبادة ، بهذا المعنى الواسع ، يقتضي أن يجمع للانسان حياته وسائر اقواله وافعاله وتصرفاته وعلاقاته مع الناس وفق المناهج والاشكال التي وضعتها الشريعة الاسلامية . والانسان لا يستطيع ان يصوغ حياته بهذه الكيفية الا اذا كان المجتمع الذي يعيش فيه منظمًا بكيفية تسهل عليه هذه الصياغة . لان الانسان كائن اجتماعي يتأثر بالمجتمع الذي يعيش فيه حتمًا . وتكون نتيجة هذا التأثير ايجابًا نحو الخير والهداية أو نحو الشر والضلالة . يؤيد قولنا هذا ما جاء في الحديث الصحيح « ما من مولود الا يولد على الفطرة ، فابواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه ، كما ينتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تجدون فيها من جدعاء حتى تكونوا اتم تجدعونها »^(٣) فالايوان بالنسبة للصغير مجتمعه الصغير ، فان كانا

(١) السياسة الشرعية لابن تيمية ص ١٧٢ - ١٧٣ .

(٢) فتاوى ابن تيمية ج ١ ص ٣٠٤ وما بعدها .

(٣) المنتخب من السنة ص ٣٩١ .

صالحين دفعاه الى الصلوات وأحرجاه عن مقتضى العطرة السطحة التي حلصه الله عليها ، وان كانا صالحين اقماء على عطرة وساقه حاب الخير . كما جحد في القرآن الكريم ما ند له على ان المجتمع الناصر يجمع من اقامة ما يأمر به الاسلام ، فلا يستطيع المسلم ان يحا فقه وفق ما يريد الاسلام فمحج هجره والتحول عه . قال تعالى : ان الدين توفاهم الملائكة فاضي انهم ، قالوا فم كنتم ، فانوا كما مستصممين في الارض ، قال ألم تكن أرض الله واسعة فهجروا بها ، فاولئك مأواهم جهنم وساءت مصيرا (٢) يقول ابن كثير في تفسير هذه الآية : فرلت هذه الآية العامة في كل من اقام من مهنراي اشركين وهو قاذر على هجره وليس متمكنا من اقامة الدين فهو ضام لعه مريكا حراما بالاحكام ، (٣) . فالامان لا يمكن ان يحا وفق تعاليم الاسلام ويعظم علاقته مع الاحرس وفق قواعد الشريعة الا اذا كان بناء المجتمع على أسس اسلامية يمكن للمفرد هذه الحياة ونهي . له السنة الصالحة لتكمل معه ماواع العادات . ان بناء المجتمع على اسط الاسلامي لا يمكن ان تم ماوعه والارشاد فقط واسا بقيام الدولة التي صوع المجتمع الصباغة المطلوبة وشرف وسهر على سلامته وممع من يريد حجره أو افساده سا لها من سلطان وقوه ، قال تعالى : وبعد ارسلنا رسلا بانسان وارنا معهم الكتاب والمران ليقوم الناس بالقسط وارلنا الحدسد فيه بأس شديد ومافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب . . فميس لم تفعه هداية الكتاب اسمه الحديد - القوة - من الافاد والاصلال ، فليس من حق أحد ان يحرق اسمه فيعرق اهلها . . . والقوة الصعانة التي جمعت المجتمع من التحريب والاحراف هي قوة الدولة بما لها من سلطان . ان الله ليرع بالسلطان ما لا يرع بالقرآن ، كما جاءت الآثار .

٥ - الرسول الكريم يخطط لاقامة الدولة الاسلامية :

ولما كانت طسعة الشريعة مستلزم اقامة دولة ، من وتأمير ماقامتها ، فقد

(٢) سورة النساء ، الآية ٩٧ .

(٣) تفسير ابن كثير ج ١ ص ٥٤٢ .

بدأ الرسول الكريم (ص) بالخطبة و لأعداد لأمة هذه الدعوة • وكان
 الله في ذلك يعينه • الله سي يثبت لمن الهجرة من مكة الى المدينة •
 وخلاصة هذا الحدث مهم ، كما رويته كتب السير ، ان وفدا من مسلمي
 المدينة وكان عددهم ثلاثة وسبعين حذا وامرهم واعادوا الرسول (ص)
 في مكان قرب مكة ، وعندما به هذا اللقاء اثار يحيى انهم تكلم الرسول (ص)
 وامر بمعاذ الله ثم تكلم بعضهم وكان عبد قارود • • • • • رسول الله علام
 ما بعث • • • يا معلمي عن اسمع واعصاه في الشدة واللين وعلى الامر
 بالمعروف والنهي عن المنكر وأن يقولوا في الله لا يحقون في الله لومه لأنهم ،
 وعلى ان تصروني فمعوي اقدس عليكم مما تصمرون • • • انفسكم
 وارواحكم واساكنكم وكنم احب • • • فقاموا الى الرسول (ص) وبعثوه على
 ما اشترطه من هدد اشركوا (٦) • فهدد اسمه عند صريح بين أو شئت
 المسلمين • • • من النبي (ص) في اثناء أول • • • الاسلام ، واعطاء السلطة لها
 الى رسول (ص) وأمره اسامى ، وهم فرق اعتد ، باسمع واسمع
 لرسول (ص) فما سائر من سلف في اراء وشؤون ادوية الجديدة
 في روم مصره والافاق عنه وعن الكنائس الجديدة • • • هو الدولة ، وعن مقام
 هذه الدعوة وهو امتانول الاسلامي كما يفهم من قول النبي (ص) • • • وعلى
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر • • •

٦ - قيام أول دولة اسلامية في الارض :

تم هاجر النبي (ص) الى المدينة بعد أن أمر أصحابه الكرام بالهجرة
 اسما فائلا بهم • • • ان الله عز وجل قد جعل لكم احوالاً وداراً • • • فمبول بها • • •
 وبعد أن أسير النبي (ص) في المدينة وبني • • • • • كتاب من
 المهاجرين والانصار • • • • • فيه يهود وعاهدهم وأقرهم على دينهم واموالهم
 وأسروا عنهم وشهد لهم • • • (٧) • • • وهكذا استتب أول دولة اسلامية في

(٦) اعداه والنهاية للامام ابن كثير ج ٣ ص ١٥٩ • سيره ابن هشام

ج ٢ ص ٤٨ • امتناع الاسماع للحقيريزي ص ٣٥ •

(٧) • • • • • سيره ابن هشام ج ٢ ص ١١٩ •

الأرض وكنز برسول (ص) أول رئيس لها • وما معاهده مع اليهود
 ١٠ من مظاهر السلطان السياسي الذي أخذ يشره صفه رئيسا لدولته
 الإسلامية الناشئة في المدينة • ثم ان النبي (ص) قام برص الجبهة الداخلية
 و حتى من المهاجرين والاضار حتى اليه كانوا يواثون بهذا الأجراء
 حتى نسخ بأحكام المواريث (٨) •

٧ - توافر عناصر الدولة :

عرف المدوة في اصطلاح القانوني الحديث بأنها • جماعة من
 أفراد معينة يملك اقلها محردا و ارب سلفان ولها شخصية معوية (٩)
 عناصرها : ١ - مدون من ١ - جماعة من الناس ٢ - شخص بطيء معين
 ٣ - ومقتضى اقلها محردا ٤ - وارب سلفان ٥ - ولها شخصية معوية (١٠)
 وبعدد العناصر يوافر في دولة الاسلام الأولى التي أقمها الرسول (ص)
 في المدينة • فالجماعة من الناس هم المسلمون الأولون من المهاجرين
 والاضار • والقديم الذي خصص له ملك الجماعة هو شريعة الاسلام
 بأحكامها وقواعدها • والاعلم الذي سلكه ملك الجماعة هو أنديته •
 والسلطان الذي كان لها كبر يشره ابي (ص) صفه رئيسا لدولة
 الاسلام في اداء شؤونها ومصالحها العامة • والشخصية المعوية بملك
 الجماعة كانت صهره • فمعاهدات التي كان يعقدها الرسول (ص) بصفته
 رئيسا لدولة بشره بها الدولة بجمعها لا شخص الرسول فقط •

٨ - اجتماع صفة السوء والحكم في شخص الرسول (ص) :

وعلم المدوة الاسلاميه في المدينة اجمع في شخص الرسول الكريم
 (ص) جملة صفات صفة سوء و صلب عن الله تعالى ، وصفه الرئيس
 الاعلى لدولة الاسلام ، وصفه غاصي الذي يحكم بن اساس • وهذا

(٨) امداية والنهاية لابن كثير ج ٢ ص ٢٢٤ •

٩ شرح مدون اندسوري بذكر مصظمي كامل ص ٢٥ •

(١٠) المرجع السابق ص ٢٦ وما بعدها •

احتجعت فيه السلطنة التعديدية والسلطة القضائية أصنافه إلى ما يلفظه للناس
من شرع الله بصفته نبيا رسولاً ***

وقد أدركت انصحاء اجتماع هذه الصفات في شخص الرسول الكريم
(ص) وسوا حلتم ما صدر عنه باعتبار هذه الصفة أو تلك • فعدوا ما صدر
عنه بصفته نبياً بسلع عن الله شرعه يكون حكماً عاماً وقانوناً ملزماً للجميع •
وما صدر عنه بصفته إماماً - أي رئيساً للدولة - لا يجوز قطعه إلا من قبل
نفس الدولة أو نوابه • وما صدر عنه بصفته قاضياً لا يجوز لأحد أن
يفعله إلا بحكم من انصحاء • وقد تجلبت انصحاء في أجهادهم بناء على
اختلافهم في تفسير ما صدر عنه ، أصدر عنه بصفته نبياً بصفته رئيساً
لدولة أم بصفته قاضياً من ذلك اختلافهم في مدله اشتراط امر لأمام
سلط الأرض اسمه بالأحكام • فاجتمع مذكرون الحدث الشريف • من
أحكامه منه فهي • وبكلمهم أحلفوا في الصفة التي بموجبها صدر هذا
القول منه عليه الصلاة والسلام • فمنهم من قال هذا صرف منه بامسوى
واسلمع فكان كمن أخذ من بحري الأرض ، أدن • الإمام - رئيس الدولة -
في تلك أم لا ، وهذا مذهب مالك وإشاعلي • ومنهم من قال ان هذا القول
تصرف منه بالإمامة أي باعتباره رئيساً للدولة فلا يجوز لأحد أن يملك
الأمر من أبواب بالأحكام إلا من رئيس الدولة وهذا مذهب أبي حنيفة •
ومن هذا الاختلاف اختلافهم في قول أبي (ص) نهى امرأة أبي سفيان
• حدي بما رويته • أي من مال أبي سفيان - ما نكحت بالمعروف • فمنهم
من قال ان هذا القول من أبي (ص) صرف بطريق الفتوى وبلغ الأحكام
موجود سكر من طهر حقه أو بجنسه أن يأخذ ولو بدون علم حصته ،
وهذا مذهب إشاعلي • ومنهم من قال انه تصرف منه عليه الصلاة والسلام
بالقضاء أي باعتباره قاضياً فلا يجوز لأحد أن يأخذ حقه أو جنسه إذا تعدر
أحد من الغريم إلا بحكم من القاضي ^(١١) •

(١١) الفروق للقرافي ج ١ ص ٢٠٧ - ٢٠٨ •

٩ - دار الاسلام هي الدولة الاسلاميه في اصطلاح الفقهاء :

وقد سمي اسمها مسلمون الدولة الاسلاميه باسم « دار الاسلام » وهي تجمع ذات المعنى الذي حمله كلمه « الدولة » في الاصطلاح القانوني الحديث ، وهذا صاهر من من التعاريف التي قانونها لدار الاسلام . وان كان كذا تعريف يترك بعض عناصر الدولة وأبعاد العناصر النافيه ، ولكن ما اوردته يدل على ما أعقله . فمن معاريفهم قولهم « دار الاسلام اسم للموضع الذي يكون تحت يد المسلمين »^(١٢) . فهذا التعريف سرر عصر اسطره وعصر الأقبس ، ويضمن العناصر النافيه للدولة ، كمعصر السكان وعصر نظام لان المعروض في المسلمين اذا حكموا ان يظفوا التعاون الاسلامي . وعرفها البعض بأنها - اي دار الاسلام - هي التي تظهر فيها شعائر الاسلام بعونه المسلمين ومعهم^(١٣) . فهذا التعريف سرر نظام الدولة وسلطانها . ويضمن عناصر الدولة الاخرى كالكسكان والأقبس . وملاحظ ان عصر السكان لا يشترط لوائهم ان يكون جميع المواضع من المسلمين ، ففقد يكون منهم غير المسلمين ، وهذا صرح الفقهاء بان « الدمى - المواضع غير مسلم - من اهل دار الاسلام »^(١٤) . بل ولا يشترط ان يكون من السكان مسلمون لان الشرط لنظام « الاسلام ان يكون حاكمها مسلما يصدق النظام الاسلامي ، وفي هذا يقول الامام ايراقمي « ليس من شرط دار الاسلام ان يكون فيها مسلمون بل يكفي كونها في يد الامام واسلامه »^(١٥) .

١٠ - طبيعه الدولة الاسلاميه واهدافها :

الدولة الاسلاميه دولة فكرية تقوم على أساس العقيدة الاسلاميه وما

(١٢) شرح السير الكبير للسرْحسي ج ١ ص ٨١ .

(١٣) شرح الارهاار ج ٥ ص ٥٧١ - ٥٧٢ .

(١٤) تدنق المصادر لكاساني ج ٥ ص ٢٨١ ، المبسوط للسرْحسي ج ١ ص ٨١ ، المغني ج ٥ ص ٥١٦ .

(١٥) فتح العرير ج ٨ ص ١٥ .

اسمى عليها من احكامه ونظام • فهي اذن سبب دولة اقليميه محدوده بالحدود
 (ارضيه ، ولا يوده عصره محدوده بحدود الزمان والحين والخصر ،
 واسما هي دونه قاره محدوده اى امدى امدى يصل اليه عقديتها ، ومن ثم
 قد فكر فيها لاسديان يقوم على أساس الدول او احيى او الافليم • وهذه
 طبعه مدونه (الاسلامه حكمتها ان تكون دولة عامه تقسم مجتبه الاحباس
 والافليم ، د ، استطاعت ان يسبب ان يلقى عقده هذه الدوله - الاسلام -
 يكون من عاها وحسنه عقديتها ونظامها • واما رفض اعلى الاسلام
 انه يستقيم - حسن في حال نظامها بتدويني ويكون من رعاها وحسنه
 حسيها وسبب هو على عقده دوله مصدقه من الدوله •

أما هدف هذه الدوله فهي مسبقه من طبعها ، فما دامت هي دونه
 قاره فامس على أساس الاسلام فمن عسفي ان يكون أهدافها هي اهداف
 (الاسلاميه • فلا يقب أهدافها عند حد توفير الأمن والعيشه للاقتصاد
 والحفاظه على حياتهم وزاد العدوان الخارجيه عنها ، بل تمتد أهدافها الى
 عند احكام الاسلام في جميع شؤون الدوله وحمل الدعوة الاسلاميه الى
 عالم "جميع • بل عليها ان يسكن الأفراد من عباده الله والعيش وفق
 العقده الاسلاميه وحسب ماهاج ابي وصنعها الاسلام ، وان رفع العوائق
 التي تحول بين ركب ، وان يرس كل ما يفسد الاسلام في افكاره ونظمه
 الاجتماعيه والاقتصاديه ، فان تعاقب • اذن ان مكانهم في الارض افاموا
 نصيبهم وآتوا اربكاه وأمرؤا بالمعروف ونهوا عن المنكر والله عاقبه
 الامور • (١) فافهمه اتصاله مشير الى يسكن الفرد من عباده الله ، والامر
 بالمعروف والنهي عن المنكر شران الى يسكن الفرد من العيش وفق ماهاج
 الاسلام • بعد جميع احكامه في جميع شؤون الدوله •

هذه هي اهداف الدوله الاسلاميه وهي يحملها ترجع الى رعايه
 مصالح الفرد والمجتمع بالكيفه التي شرعها الله تعالى ، وبهذا يحسن ادوله
 مصلحة الفرد في الماحل والآجل •

(١) سورة الحج الآيه ٤٠ •

الفصل الثاني

حقوق الفرد

في الدولة الإسلامية

١١ - تمهيد :

سخصه الفرد في الدولة الإسلامية بارز لا شئ فيه وإنما يقوم
أرائها ، بعضها وعمل على طائها ومسالحتها ، كما يعمل هي على بناء شخصه
أفرد ومسالحة ، لأن بناء ومسالحة كل منهما ضروري للآخر ، فلا سافر
بين الاثنين ولا تعارض ، ولا مصلحة لأحدهما في محاصه الآخر ومعارضته
محض انحصاره ومعارضه ، وإنما قد يحدث شئ ، من رأت عند انحراف
أحدهما عن نهج الإسلام الذي يخصص له الإنسان .. من أجل هذا كله
سمع أفرد في الدولة الإسلامية كمن حقوقه التي أقرها له الإسلام ، لأن ما أقره
الإسلام هو - دولة الإسلام - ثم أن سمع أفرد حقوقه يعبر عنهم صماي لتمام
الدولة الإسلامية فونه سلسلة أسان فدره على تحقيق أهدافها ، ومن ثم
من الدولة حرص على سمع الأفراد بحقوقهم ، حرص هؤلاء على هذه
الحقوق .. ولا مصلحة مطلقا للدولة في السطو على هذه الحقوق لأنها
قامت لتمكين الأفراد من أن يحوا الحياه الإسلامية ، ومن أهم أسان هذا
التمكين سمعهم بحقوقهم من ودفعهم إلى استعمال هذه الحقوق ..

١٢ - منهج البحث :

ونسبها للبحث قسم الحقوق التي يسمع بها الأفراد في الدولة التي
نسب : حقوق سياسي ، وحقوق عامه ، وتشكل عن كل منهما في بحث
على حدة .

لمبحث الأول

الحقوق السياسية للأفراد

١٣ - المقصود بالحقوق السياسية :

الحقوق السياسية هي الحقوق التي يكسبها شخص بمجرد عيشه في هذه الأمة مثل حق الانتخاب والترحيل وتولي الوظائف العامة في الدولة ، أو هي حقوق التي يساهم الأفراد بواسطتها في إدارة شؤون الدولة أو في حكمها^(١) .

ومن في هذا محل شككم عن الحقوق العامة في الشريعة الإسلامية بمفهوم الذي ساد عند الأصوليين كحق الانتخاب ما عرفت الشريعة به من هذه الحقوق للأفراد .

أولاً - حق الانتخاب

١٤ - انتخاب رئيس الدولة :

بلافراد حق انتخاب رئيس الدولة ، فمن أخباره بعد انصب فهو رئيس الدولة الرسمي ، وهذا شرح عنها . فمن افواجهم الصريحة في هذه الأمة فوهم ، من الذين استلموا على أمانته وسعه شت أمانته ووجبت معونته^(٢) . وقولهم أيضا . الإمامة - أي رئاسة الدولة - تمت بساكنة أساس - أي برئيس الدولة - لا بهذا السابق له^(٣) . ورئيس الدولة رجل يجازر الجماعة ويرمي به وهو بسند سلطانه من هذا الرضا وذلك الأختيار .

١٥ - أساس هذا الحق :

وإذا كان للأفراد حق انتخاب رئيس الدولة ، فما الأسس هذا الحق ؟

- (١) أصول الفقهون لمذكور السهوري وختمت ابن شمس ص ٢٦٨
- (٢) انديون المديني الخاص لمذكور حابر جاد ص ٢٧٢ .
- (٣) المفني لابن قدامة الحنبلي ج ٨ ص ١٠٦ .
- (٤) منهاج السنة النبوية للإمام ابن تيمية ج ١ ص ١٤٢ .

الذي يراه ان هذا الحق يقوم على اساس مد الشورى الذي اقرته
اسريعه ، وهذا مسؤوله الجماعة عن بعد احكام الشريع واداره شؤونها
وفق هذه الاحكام .

١٦ - اولا - مبدأ الشورى :

وهذا مبدأ يقضي به اقرار انهم قال تعالى : «وامرهم شورى بينهم »
فهذا النص صريح في ان امور المسلمين ، لا سيما اهمه منها ، يدار بطريق
اشورى . ولا شك ان مبدأ رئيس الدولة من الامور الجوهرية التي يجب
البحر فيها مشاوره . لانه امر يهمهم جميعا وعلقت عليهم شؤونهم
فوجب ان يكون لهم رأي في بولي عليهم . واما مشاوره سائرهم ان يندى
كل واحد رأيه فيمن يراد انتخابه رئيسا للدولة .

١٧ - ثانيا - مسؤولية الجماعة عن تنفيذ احكام الشريع :

فالجماعة مسؤوله عن بعد احكام الشريع واداره شؤونها وفق هذه
لاحكام ، وهذه المسؤولية مستمدة من مجموع النصوص القرآنية ، وبؤيدها
السوابق التاريخية الهامة . فخطابات الشراع في القرآن الكريم موجهة
الى جماعة المسلمين . من قوله تعالى : « يا ايها الذين آمنوا كونوا قوامين
بالقسط شهداء لله ولو على انفسكم أو ابواندين والافريقين » ، « يا ايها الذين
آمنوا اوفوا بالعقود » ، « وانؤمنوا والمؤمنات بعضهم اولى ببعض يأمررون
بالمعروف وينهون عن المنكر » ، « يا ايها الذين آمنوا اعدوا الله » ، « انعموا
ما ارسل عليكم من ربكم » ، « ارايه واربائي فاحلوا كل واحد منهما مائة
حلده » ، « السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما » فهذه النصوص وامثالها
تدل دلالة واضحة على مسؤولية جماعة المسلمين عن بعد احكام الشريع
ومها ما تطلق بجميع شؤونهم .

١٨ - وهذه المسؤولية الصحيحة الملقاة على عاتق الجماعة تقتضي أن

يكون السلطان من حق الجماعة بحسبها لتستعين به على تنفيذ ما هي مسؤولة
عنه ، وهو تنفيذ احكام الشريع وادارة شؤونها وفق هذه الاحكام .

۱۹ وایں مہسردہ جھانکے سہنگی ہذا لے مکن ۔ ہم چھوٹیا
جھانکے ۔ توں بعد کچھ مہنگی چھلا ، وچھہ چھوٹے بھرے آیدہ آئی ہسرت
سہ جھانکے میں سہنگ ۔ لے جھانکے چھلا میں سور کچھ آئی ہسرت سہنگیا
چھوٹے میں چھوٹے سہنگ ۔ وچھہ رانہ میں چھوٹے چھوٹے ، (سہنگ
چھوٹے میں کچھ کچھ سہنگ ۔ (سہنگ چھوٹے چھوٹے میں سہنگ
سہنگ چھوٹے میں کچھ کچھ سہنگ ۔ (سہنگ چھوٹے چھوٹے میں سہنگ

٢٠ - المركز القانوني لرئيس الدولة :

و ما على ما قدما منحه بحالاً أمر لكر نقاري و حسن ادومه ، فهو
مكرر ، و و كرس ، و كرس عن لامة ، فهي نبي حنيفة بالما على سدير
سوديه و نبي منحه شرح لامة في و نقيس سائر حنيفة ، و هو
ما شرح به اعني ، و حسن فو به ، ما كرس اعني سفير ، اموري و هو
سليم عن مرموب حنيفة و و في سلمه الامر ، ما بقصة ، و ان
ما ملحد دمر من من حنيفة سم سمر - بي دمر ، سوب احنيفة ،
و ان من من و و بر امرنا سوب و و بر ، لان ملحد احنيفة بالما عن
المسلمين ، و تقلد الوزير ناية عن نفسه ، (2) .

٢٧ = الإمداد مصطلح البلطاب :

١- إذا كان مركز رئيس الدولة مركزاً دولياً ، فمن مدنيته انه
 مستمد بصفته من موطنه ، أي من الأمة . ولأمة هي مصدر السلطات ،
 كما تنص في الدستور الأمريكي بحدود ، وهو مصدر هذه السلطات باسم
 الأمة ويهدد الاعتراض .

وإذا قصد هذا الأمر فإن كاس هي مصدر استعصاء، إلا أن سلطانها محدود غير مطلق، محدود - سلطان أنه المطلق، بأمراته استعصاء فما شرعه من أحكام لا يقر - ويقصد اجتماعه + فمن ثم قال سلطان الأمة سلطان محدود بهذا المقيد، ليس سلطان حلق وأساء به ++ بشر من على هذه التسمية

(٥) الاحكام السلطانية للماوردي ص ٢٩ .

سلطانها بها لا يملك عبر هذا النظام ولا استعمال سلطانها فيما يتقاضه أو يؤتي أي تعبير • وإذا كانت الأمة لا يملك عبر شرع الله ولا استعمال سلطانها فيما يتقاضه ، فليس لدولة - وهو وكيلها - لا يملك أيضا هذا الأمر لأن الوكيل لا يملك فيما وكل فيه أكثر مما يملكه الموكل ...

ويسمى على ما قلناه ، أن الأمة ، إذا شرعت ما يخالف شرع الله أو عدل ما يوافق شرع الله ، أو قام رئيس الدولة - وهو وكيلها - شيء من ذلك ، فإن هذا العمل مهما أو من أحدهما بلا سند شرعي لتجاوز حدود سلطانهما فيكون باطلا • لأن سلطان الأمة كما قلت سلطان عقدي ، يقد سرعا بعد فناء وليس سلطان انشائي يخلق شرعا جديدا بعده ••

٢٢ - الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر :

وإذا كانت الأمة تملك حق انتخاب رئيس الدولة ، كما ذكرنا ، فليس بآثار هذا الحق فعلا • أتعلم أفراد الأمة به مباشرة ؟ أم يقوم بهذا الحق جماعة منهم مخولين من الأمة ؟ الواقع أن لا نجد في الشريعة نظاما محددا صريحا في كيفية تمام الأمة بحثها في انتخاب رئيس الدولة ، مما يدل على أن نظامه مروءة تقدير الأمة حسب الظروف والمآثر ، ويمكن أن يكون «سلوك الأسباط المأثر أو غير المأثر ، فكلا الأسلوبين ، في صحتها ، مما تسمح له قواعد الشريعة • فلانتخاب المأثر يجد له سندا عسي قوته على • وأمرهم شورى بينهم • فهذا أصل ، يظهره ، بخصوصي أن يشاور أفراد الأمة في شؤونهم ، ومنها انتخاب رئيس الدولة ، فيشارون جميعا هذا الحق إلا من استثني منهم بدليل شرعي ، كالصغار والمجانسين وغير المسلمين • ونؤيد رأينا هذا في اشتراك أفراد الأمة في هذا الانتخاب ما فانه الأمام الرادي في تفسير هذه الآية ، قال : « إذا وقعت واقعة اجتماعوا وتشاوروا فأنشئ الله عليهم • أي لا يعززون برأي ، من ما تم يجمعوا عليه لا يعززون عليه » (٦) •

(٦) تفسير الرازي ج ٢٧ ص ١٧٧ •

أما الأسباط غير المباشر فيجد له سنده في أسواق التاريخية الناسه في عصر الحلفاء الراشدين ، وهو خير انصوور فهما للإسلام وتطلسا به ، فقد تم انتخاب أولئك الحلفاء الكرام من قبل عائمه من الأمه هم انديس سمون أهل اجل واعقد وانهم الناس الموجدون في اندسه فاعلوا من اختاروا لرأسه الدوره • وم سحهم جميع المسلمين في جميع المدن الاسلاميه ، ولم يعل بها اعراض على هذه الكيمه لا من الحلفاء الراشدين انهم ولا من غيرهم فكان ذلك اجتماعا مهم على صحة اسلوب الانتخاب غير مباشر في اسباط رئيس الدوره • كما اما نجد سدا للانتخاب غير مباشر في حق الأمه باختيار رئيسها • فاما بها هذا الحق فلها ان يشره رأسا أو بالواسعه بان يرب عليها من يشر حتمها هذا ، اديس من اللارم على صاحب الحق ان يشره نفسه بل له ان يوكل فيه غيره • وقد أقر اعقهاء الاسباط غير المباشر ، لانهم صرحوا بان رئيس الدوله يسجه أهل اجل واعقد ، فلا حاجه لأشراك جميع الأمه في اختياره ، قال ابن خلدون في مقدمه • وادا نقرر ان هذا المصب - أي نصب الحلقه - واجب باجماع فهو من فروص الكفاهه ، وراحت ان اختيار أهل العقد والجل ، فمبين عليهم بعه ويحب على اخلق مدعه،^(٧) • ويقول الماوردي • « والأمامه - أي رأسه الدوره الاسلاميه - بعد بوجهين . احدهما باختيار أهل بعد والجل ، والثاني بمعد الإمام من قبله »^(٨) •

٣٣ - أهل العجل والعقد :

وإذا كان انتخاب رئيس الدوره بالاسباط غير مباشر اسلوبا سائعا في اشرع الاسلامي وان انديس يشرونه هم من سسهم اعقهاء باهليل العقد والجل ، فس هم أهل العقد والجل ؟ وما علاقتهم بالأمه ؟ وكيف يجوزون هذه امره ؟

(٧) مقدمه ابن خلدون ص ١٩٣ •

(٨) الماوردي ص ٤ •

أما عن سؤال الأول • فإن الفقهاء يذكرون أوصافاً عامة لأهل العقد
والجمل ، فـسأوردى ، مثلاً يجعل لهم ثلاثة أوصاف • أحدها بعدالة
اجتماعه شروطها ، والثاني أعلم ندى بوصول به الى معرفته من سسحق
الإمامه على اشروحه المعثرة فيها • والثالث الرأي والحقكه المؤديان الى
اختيار من هو بالإمامه اصلح وتدير امصالح أقوم ،^(٩) • ويذهب بعض
الفقهاء المتحدين الى تحديد اوصاف في اوصاف أهل الجمل والعقد ، يقول
رشد رضا صاحب تفسير اسرار ما منه • اوبو الأمر جماعة أهل الجمل
واعقد من المسلمين ، وهم الأمراء والحاكم والعلماء ورؤساء الجند وسائر
الرؤساء والرعماء الذين يرجع اليهم الناس في الحاجات والمصالح
امامه .^(١٠) • فقهم من هذا القول ومما ذكره الفقهاء ان أهل الجمل
واعقد هم السوعون في الأمة الذين شو بهم وبرصى برأيهم لما عرفوا به
من الاخلاص والاستقامة والسوى وعدالة وحسن رأي وامعرفه بالأمور
والحرص على مصالح الأمة •

أما عن سؤال الثاني اي علاقتهم بالأمة ، فهي علاقة انائب وابوكيل،
فهم يسرون اسباب رئس الدولة بابه عن الأمة • فهم وكلاء عنها في
مباشرة حق الاسباب هذا ، ومن ثم يضر اختيارهم رئس الدولة اختيار
الأمة نفسها •

أما عن السؤال الثالث اي كيف يجوزون مرلة الجمل والعقد في
شؤون الأمة ، فإن المنادر الى انهم ان الأمة هي التي ترفعهم الى هذه
المره باختيارها لهم • وبكذا لا يجد في السوانق التاريخية تقديمه ما يشير
الى ان الأمة اجتمعت واسحت طائفة منها واعطتها صفة أهل الجمل والعقد
ومع هذا فان حلول السوانق التاريخية مما ذكرنا لا يدل على ان من كانوا
يسمون بأهل الجمل واعقد ما كانوا يمثلون الأمة ولا يسرون وكلاء عنها ،

(٩) الماردي ص ٤٣ ، وذكر ابو ليلى نفس هذه الشروط في كتابه
الاحكام السلطانية ص ٤٣ •
(١٠) تفسير المازج ص ١٨١ •

لأن بوكه - كما هو معروف - بعد صراحة أو صما وقد كانت وكأنه
 أهل الحل والعقد عن الأمة في عصر الإسلام الأول عصر الجلاء
 الراشدين ، وكان صميه ، لديهم معروفون بكنائهم وإخلاصهم وعدائهم
 وسابهم في الإسلام ، ومن ثم فقد كانوا حائرين رحا الأمة ونمها ، فما
 كانت هناك من حاجة تقسيم الأمة بانتخابهم صراحة ، وحتى لو افاد بهذا
 الانتخاب ما دار فيه الا اولئك وما ظهر لهم مخرج بارعهم في كونهم أهل
 الحل والعقد ، ومن ثم كان استجابهم رئيس الدولة بوكيل صمي من الأمة
 ورحا منها .

٢٤ - معرفة أهل الحل والعقد في الوقت الحاضر :

وإذا أخذنا في الوقت الحاضر ، بالاستجاب غير مباشر رئيس
 الدولة ، وفقا لأحكام اشترعه ، فلا مانع من قام الأمة بانتخاب من
 ينلوها ويؤوب عنها في مباشر هذا الاستجاب . ومن سحهم الأمة لهذه
 المهمة من ان يوسعوا نهم أهل الحل والعقد شبايعه الأمة لهم وماعها نهم
 ورصاها ساسهم . وعلى الدولة ان تضع النظام اللازم لأجراء هذا الانتخاب
 وصان سلامه . وان عين في هذا النظام اشروط ابواجب وافرعا
 - على صوة ما ذكره اعلاه - فمن سحهم الأمة لتكوين جماعه ، أهل
 الحل والعقد ، ومن هذا الانتخاب ضروري ولزم لأيجاد أهل الحل
 والعقد ، وانما وكنائهم عن الأمة بالتوكيد الصريح ، لأن التوكيد الصمي
 بعد حصوله في الوقت الحاضر لكثرة افراد الأمة ، ولأن احارة مثل هذا
 التوكيد الصمي بفتح ما حفرا على الأمة ويؤدون موصى وسر مستطير ،
 اد يستطيع كل عاقل عن شروط أهل الحل والعقد ان يجعل نفسه مهم
 ويصعب نفسه مثالا عن الأمة بحجة انها رضى سانه عنها صما ، وهذا
 ما لا تجوزه الشريعة ولا يستشيقه عقل .

٢٥ - ولاية العهد :

وقد يعرض البعض على ما قلناه من أن الأمة هي التي يختار رئيس

الدولة بان انعقادها فالوا ان تولي رأسه الدولة بم عهد من احدى السابق
 في احدى الاحق + مشاوردي ، مثلا ، يقول : والامامه - رأسه الدولة ..
 تحققت من وجهين احدهما باختيار اهل العقد والحل والثاني عهد الامام
 من قبله (١١) . والحواف على هذا الاعتراض ان التكليف القانوني لولا
 ان عهد انه يرشح من احدى السابق لمن تولي رأسه الدولة وليس تعيينه
 بل ان اهل العقد والعقد باختيار المرشح ، ولو كان مجرد العهد به
 يكفي لونه رأسه الدولة لا يحتاج الى ما بينهم . ولو قدر انهم او الامم
 لم يملوا هذا الترشيح ما صار المرشح رئيسا للدولة ، وهذا ما صرح به
 بعض الفقهاء ، فقالوا : الامامه . أي رأسه الدولة - نت بمبايعه الناس
 له - أي لرئيس الدولة - لا بعهد السابق له (١٢) .

ثانيا - حق المشاورة

٢٦ . واحق الثاني للأفراد هو حق مشاوره ، وهو في الحقيقة ،
 امداد بحق الامه في اسباب رئيس الدولة ، فما دام هي التي تختياره ،
 وهو وكلها في اذارة شؤونها ، فمن حقها عليه ان مشاورها فيما يريد
 تعيينه مما يتعلق بشؤونها .

٢٧ - اعتراض ودفعه :

وقد تعرض علينا بان الامه ما دام هي التي اختياره وهو محل
 تقنها فلا مسمى لأمره مشاورتها . والحواف على هذا الاعتراض من
 وجهين .

أوجه الأول - ان رئيس الدولة ، وان كان محل ثقة الامه ، وهي
 التي اختياره فقد عدم على أمور تصر الامه بقصد أو بدون قصد ، ولا
 سبل الى اصلاح هذا الضرر بعد وقوعه ، فمن حق الامه ان تحاط لنفسها
 فتلزمه بالمشاورة ، دما للضرر عنها .

(١١) الماوردي ص ٤ .

(١٢) منهاج السنة النبوية لابن تيمية ج ١ ص ١٤٢ .

الوجه الثاني - ان وكالة رئيس الدولة عن الامة وكالة مفيدة .
 ومن فيودها ان يشاور الامة ، لان مشاوره ورد بها النص الشرعي فلا
 تمتك الامة اثار عنها ، لان سلطانها ، كما قلنا ، سلطان محدود بحدود
 الشرع ، فلا سطح ان يتوص بأكملها . رئيس الامة - استكمال
 سلطانها الا بهذا التقيد . قد المشاوره ، سواء صرحت بهذا عند انعقادها او
 لم تصرح . اما النص الشرعي الوارد في المشاوره فهو قوله تعالى : « فاعقب
 عنهم وانصت لهم وشارهم في الامر فاذا عرفت فنوكل على الله » (١٣) .
 فهذا النص صريح في وجوب مشاوره على رئيس الدولة الاعلى ، لان ظاهر
 الامر بالوجوب الا اذا صرحه قوله عن ذلك (١٤) . واذا كان الاحتياط
 في الآية الكريمة - وفي الامر « مشاوره - موحها الى الرسول الكريم (ص)
 على حاله فلهذا وعظيم منزلته ، فوجوب المشاوره على غيره من حكام
 الامة الاسلاميه اوجب وأمر . وعلى ما قلناه دل احوال الفقهاء والمفسرين
 من ذلك ما جاء في اساسية الشرع لاس منه : « لا عن لولي الامر عن
 مشاوره فان الله تعالى أمر به سه (ص) » (١٥) . وفي تفسير الطبري في
 تفسير هذه الآية : « اما أمر الله سه مشاوره اصحابه مما امره بمشاورهم
 فيه تعريفا منه امته ليعتدوا به في ذلك عند النوازل التي يزل بهم فمشاوروا
 فيما بينهم » (١٦) . وفي تفسير الرازي : « قال الحسن وسلمان بن عمار اما
 أمر بذلك - أي أمر النبي (ص) بالمشاوره - فعدي به غيره في المشاوره
 ويصير سنة في امته » (١٧) .

٢٨ - من سنة النبي (ص) الثانية مشاورته للامة :

ومما يؤكد حق المشاوره للامة على حكامها ، ان النبي (ص) على

-
- (١٣) سورة آل عمران الآية ١٥٩ .
 (١٤) كناية الوجيز في اصول الفقه ص ٢٤٠ .
 (١٥) السياسة الشرعية لاس نسخة ص ١٦٩ .
 (١٦) تفسير الطبري ج ٤ ص ٩٤ وانظر تفسير القرطبي ج ٤ ص ٢٥٠ .
 (١٧) تفسير الرازي ج ٩ ص ٦٦ .

عظم قدره ومركه وأيدى بوحى السماء • كان كثير المشاورة لأصحابه ،
شاوورهم يوم بدر في الحروب للقتال • وشاورهم في أحد أبيقى في المدينة
أم يخرج الى العدو • وأشار عليه الحباب بن امتير يوم بدر بالنزول على
الاه ، فصل منه • وأشار عليه اسعدان ، سعد بن معاذ وسعد بن عاذة يوم
الحدود برك مصالحه العدو على بعض تدار المدية ليصرفوا فعل مهما^(١٨)
وهكذا كان رسول الله (ص) كثير ائتثاره لأصحابه حتى ذكر العلماء انه
• لم يكن أحد أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه
وسلم ،^(١٩) •

٢٩ - برك المشاورة موجب لعزل رئيس الدولة :

وطرا ثبوت حق الامه في المشاورة وبرومعه على رئيس الدولة ، صرح
الفقهاء بان برك هذا الحق من قبل رئيس الدولة موجب لعزله ، فقد جاء
في تفسير اقرمسي • قال ابن عطية • والشورى من قواعد الشريعة وعرائم
الاحكام ، من لا يستشير أهل العلم والدين فعليه واجب •^(٢٠) • فلا يقام
لحاكم مستبد في دولة تمام على اساس الاسلام •

٣٠ - في اي شيء تجري الشورى :

المشاورة مع الامه تجري في شؤون ادونه المصلحة ، وفي الامور
الشرعية الاجتهادية التي لا يصح فيها ، اي ان رئيس الدولة يستشير في
أمور الدين والدنيا كما يصر الفقهاء ، فقد جاء في تفسير الجصاص :
«والاستشارة تكون في أمور الدنيا وفي أمور الدين التي لا وحي فيها» ،^(٢١)
وامشاورة في أمور الدنيا اما تكون في المسائل المهمة منها ، مثل سياسة
الدولة العامة ، وتسيير الجيوش واعلان الحرب ، وعقد المعاهدات وحل
• ذلك ، ولا تكون الاستشارة في كل شيء حتى في صغائر الامور وحرباتها ،

(١٨) تفسير الرازي ج ٩ ص ٦٧ • امتناع الاسماع ص ٢١٩ •

(١٩) السياسة الشرعية لابن تيمية ص ١٦٩ •

(٢٠) تفسير القرطبي ج ٤ ص ٢٤٩ •

(٢١) احكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٤٠ •

لأن هذا غير ممكن ولا مقبول ولا حاجة إليه ولا منفعة فيه ولا دليل عليه ..

٣١ - أهل الثوري :

ولكن كيف يتم المشاورة ؟ هل يجب على رئيس الدولة أن يشاور الأمة كلها أو طائفة منها أو أمراؤها ؟ المسعودي (ص) وهذه في الثوري ، أنه كان يشاور جمهور المسلمين في الأمور التي تهمهم مباشرة كما حصل في شأنه الخروج إلى قتال المشركين في أحد فسد استشار جمهورهم الموجودين في أندلسه ، وكان يقول لهم : « سيروا علي » (٢٢) . وكذلك في شأنه عاتق هوارن فقد حرص النبي (ص) على أن يعرف آراء جميع المسلمين المشركين في حرب هوارن في شأنه الاعتصم التي صارت بينهم ، فقد جاء في أخبارها أن النبي (ص) بعد أن ذكر لهم ما برأه صدد المائم قال الحاضرون : « رسول الله صليما ، قال : فمروا عرفاءكم أن يرفعوا ذلك إلينا حتى نعلم ... » فكان رد من ثابث على الأضمار يسألهم : هل سلموا ورضوا ؟ فأجروا : « نعم سلموا ورضوا ولم يحلف عنهم رجل واحد » (٢٣) . « فهدأوا فهدأه بل على أن أهل الثوري كانوا جميع المسلمين الذين يتعلق بهم موضوع المشاورة . وأحيانا كان يستشير بعض أصحابه لا كلهم كما حصل في شأنه الأسرى بدر فقد استشار بعض أصحابه في هؤلاء الأسرى ماذا يفعل بهم وهمل بأحد أعيانه عنهم أم لا .

واستشار السعديين سعد بن معاذ وسعد بن عذرة في شأنه مضايجه عطفان على نلت نماز الله به على أن يرجعوا عن قتال المسلمين في معركة الجند ، فعلا به . أن كان هذا أمرا من أسماء فامض به ، وإن كان أمرا لم يؤمر به وبك فيه هوى فسمع وصاعه ، وإن كان أمرا هو رأيي فما بهم عدا إلا

(٢٢) امتاع الاسماع ص ١١٦ .

(٢٣) امتاع الاسماع ص ٤٢٩ .

استب ، فأخذ ارسون (ص) يراها ويرك موضوع المصالحة مع
عظماء (٢١) .

فهذه السوابق اياته في سنة النبي (ص) مد على ان اهل الشورى ،
تارة يكونون جمهور الامه ، كما في مشاوره ابي (ص) للمسلمين في
مأته الخروج الى أحد ، وصورا يكون اهل الشورى جميع المسلمين
الموجودين وقت مشاوره ويهتمهم موضوعها كمأته عاتم هوار ، واحانا
يكون اهل الشورى ، اسوعى في قومهم كما في مأته عظماء فان سعد من
معاد وسعد من معاده من سادات الاشراف واسوعى قهم ، واحانا أخرى
يكون اهل الشورى بعض المسلمين كما في مأته اسرى بدر ، وفي ضوء
هذه السوابق ، يمكن ان يكون ان من مشاورهم رؤس الدولة يختلفون
باحلاف موضوع مشاوره ، فان كان من الأمور العامة المهمة التي تهتم
الجميع ، وحسب عليه ان يستبر الامه كلها ارا امكن ذلك ، او يستبر فيها
أهل الحد والمعاد اي النوعين من قبل الامه ، وان كان من المسائل التي
يحتاج الى نوع معرفة وحسن رأي ، فانه يستبر أهل الاختصاص ، وهذا
ما أشار اليه القرطبي في تفسيره ، فقال : « واجب على ائولاة مشاورة العلماء
مما لا يقومون وما اشكل عليهم من أمور الدين ، ووجود العنصر لما يتعلق
بالحرب ، ووجوده اساس لما يتعلق بالمصالح ، ووجود الكتاب والوراء
والعمال فيما يتعلق بمصالح اسلاف وعمايرها » . الى ان قال : فان العلماء
صعبه المستشار ان كان في الاحكام ان يكون علما ودينا ، وصفة المستشار ان
كان في أمور الدنيا ان يكون عاهلا محترما » (٢٢) .

٣٣ - تنظيم الشورى في الوقت الحاضر :

يا في انقرة اسامه السوابق اياته في السنة النبوية في موضوع
الشورى ، ومجموعها يدل على ان الشريعة الاسلاميه لم تهج نظاما خاصا

(٢٤) امتاع الاسماع ص ٢٣٦ .

(٢٥) تفسير القرطبي ج ٤ ص ٢٤٩-٢٥٠ .

محددًا بشورى ، وهذا من حيثها واحادتها لبعض ، لان تحقق
 اشورى عملا مما يختلف باختلاف الزمان والمكان ، فركه للامة بطله
 حسب ظروف والاحوال هو اسهل الاقوم بشورى ، وعلى هذا يرى
 ان ما يوافق احوال العصر ان يعود الامة باستجاب أهل الشورى الذين
 يدرهم رئيس الدولة في امائل العامة ، ويحولون ايضا سلطه انتخاب
 رئيس الدولة اذا شعر معه . على ان يكون لرئيس الدولة الحق في
 مشاوره أهل الاختصاص في موضوع اختصاصهم سواء كانوا من أهل
 الشورى ام لا أو من غيرهم . وان يكون له استقاء الامة في امائل
 الحظرة ، وبوضع نظام كل هذه امائل وغيرها مما به علاقه في موضوع
 اشورى من كفه استجاب مجلس الشورى وصلاحياته في ضوء قواعد
 اشريعه العامة .

ولصمان سلامة استجاب مجلس الشورى ، واستجاب الأكفاء المحصلين
 معصيته ، لا يكفي وضع نظام هذا الاستجاب ، بل لابد من اشاعة انماهم
 الاسلاميه ، ورفع المستوى الاخلاقي في الامة ، وبريه الأفراد على بحافه
 الله وعقود حتى لا يتجنوا الا الاصلح ، ولعموم من بحه الامة بواجبه
 كما يأمر الاسلام .

٢٣ - الخلاف بين رئيس الدولة ومجلس الشورى :

وقد يختلف رئيس الدولة مع مجلس الشورى ، مما ايجل في هذه
 الجاهه . حل هو ما اشارت اليه الاله الكرسه . يا أيها الذين امنوا اطعموا
 الله واطعموا ارسوب واولي الامر منكم ، فان سارعم في سيء فردوه الى الله
 وارسوب . كسم يؤمنون بالله واليوم الآخر ربك حر واحسن تأملا . .
 في المصارع في كتاب الله وسه سه (ص) وبهذا قال المفكرون (٢٦) .
 فاما وحده احكم صرحا في الكتاب أو في اسمه وحب اساعه ولا طاعه لأحد

(٢٦) تفسير الطبري ج ٥ ص ٨٧ وتفسير القرطبي ج ٥ ص ٢٦١ .
 احكام القرآن للاخصاص ج ٢ ص ٢١٢ .

في خلاف ذلك • وإن لم يوجد الحكم صريحاً فأى الآراء أشبه بكتاب الله
وسنة رسوله عمل به (٢٧) •

ولكن ما العمل إذا لم يظهر الرأي الذي هو أشبه بكتاب الله وسنة
رسوله ؟ هناك ثلاثة حلول :

الحل الأول - طريقة التحكيم

وهذا سلّم احصاء هيئة خاصة من أهل الفقه والرأي الجيد وامرعه
شؤون الدولة ، وتعطى الصماتات الكافية لاستقلالها في العمل وعدم التأثير
عليها ، وهذه هي التي يعصل في أمر الخلاف بين رئيس الدولة ومجلس
الشورى ويكون رأياً ملزماً • وقد سنّاس لهذا الحل ما روى عن الإمام
عمر بن الخطاب أنه توجه إلى الشام فاحرق في الطريق بوقوع وساء في
الشام لاستشار من معه من المهاجرين في أمر الرجوع أو المضي في السير
فاجتمعوا ، فاستشار الأصهار الذين كانوا معه فاجتمعوا ، فدعا من كان
موحوداً من مشيخته فرش من المهاجرين الأولين واستشارهم فاستأروا
بالرجوع فاحد برأيهم ورجع بمن معه (٢٨) •

الحل الثاني - الأخذ برأي الأكثرية

وتقتضي هذا الحل أن تأخذ رئيس الدولة برأيه الأكثرية وإن
خاف دأبه • ويعتد هذا الرأي أن أسي (ص) أخذ برأي الأكثرية هي
مسألة الجروح بمقتله المشركين في معركة أحد ، وكان قبله (ص) إلى عدم
الجروح (٢٩) • ثم إن الكثرة معدن الجوده ومطه الصواب وإن كانت
نسب دليلاً قاطعاً على الصواب ، فقد يكون الخطأ إلى جانبها والصواب إلى
جانب القلة •

(٢٧) السياسة الشرعية ص ١٧٠ •

(٢٨) تفسير الماز ج ٥ ص ١٩٦-١٩٧ •

(٢٩) سيرة ابن هشام ج ٢ ص ٦ •

الحل الثالث - الاحد برأي رئيس الدولة مطلقا .

ومعنى هذا احد ان رئيس الدولة بعد ان يشاور اهل الشورى يأخذ بما يراه دون قيد برأي الكثرة أو القلة . ويستأنس لهذا الحل ما قاله بعض في تفسير قوله تعالى : « وساورهم في الأمر فإذا عزم قومك على الله » قال قتادة : « مرأته تعالى سه عليه السلام اذا عزم على أمر أن يحضي فيه » سأل عن الله لا على مشاورتهم ^(٣٠) . ويتوي هذا الحل بـ رئيس الدولة مسؤول ومجالس عن عمله ، فيقتضي إعطاء حرية العمل بما يراه « مرأه » اجتهادا لا تخالف هذا فتعاضد منصوص السرعة . ووضحه بـ كونه الأساس مسؤولا عن عمله انه يعمله فاحساره وراثته لا ان عمله جيدا يري غيره . ونقول : أي اجتهاديا . فليس من المستبعد بـ بدم امره يري غيره ويخالف هو على هذا الرأي .

٣٤ - الحل الذي نختاره :

يـ رأي الشعب قوي سديد من ايامه مضربه ، ولكن بصره بصرا لضرورات و فقه ، وسبر اعوس ورفه ابدن وضعف الاسان وبذره الاكفاء انهميين ، كل هذا يقتضي ان صاحبه بالرأي اساسي فليزم رئيس الدولة برأي الأكثرية شروط (ذو) اذا . يسع رئيس الدولة برأي الأكثرية فله ان يحل خلاف ي هنيه محكم . (ساي) اما به تسع برأي هنيه التحكيم فله جراء اسماء ماء حول موضوع اختلاف فان ادت الامه رأي رئيس الدولة حذره وان لم يؤيده فعله . تأخذ برأي الامه أو بسبقيل (ساي) بـ بعضي حرية اصاح امرأي ابدني براء في الاحوال الاستثنائية كحبه حرب او حدوث خطر داهم يهدد سلامة البلاد ون فقد سرأي سوى ما يراه هو .

ثالثا - حق المراقبة وما يترتب عليه

٣٥ - وللأمة ، وانفرد واحد منها ، حق مراقبه رئيس الدولة وسائر

(٣٠) تفسير القرطبي .

ولأنها ، في أعينهم وحضراتهم هي محض شؤون أدوية • وبسم الله الأمه
 هذا الحق من تسعة علاقات مع أبي أدوية ، فعلامتها معه علاقة وكـ
 فهي التي اختارته ومن حق أموك أن يرافك وكله سطمت على حسن
 قيمه فيما وكه منه •

٣٦ - حق المراقبة لا يواد للذات بل لغيره :

وحي لمرافقه يراد لتقويم رئيس الدولة إذا انحرف عن النهج السوي
 - نهج الإسلام - في الحكم •

وول مازن السويوم هدم انصح انخاص به ، جاء في الحديث
 اشرف اندي رواء الامم مسلم في صحته • ان النبي (ص) كان اندي
 انصحته • فاما من كان له ولاءه ورسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم •
 كان ثم بعد انصح فمن حق لامة استعمال القوة بالامر لنفسه ،
 وردعه عن الظلم وعن سائر مظاهر الانحراف والاعوجاج ، فقد جاء عن
 انسي (ص) انه كان • والله • مرون بالمعروف والنهي عن المنكر واتخذ
 على نه اعطاهم ولما نرى على الحق أطرا ونصبره على الحق نصرا أو
 لنصر من الله ملو • مصابم على بعض ثم صلحكم كما لهم • (٣١) • وفي
 حدث اخر • ان الحسن اذا راوا اعطاهم فلم تأخذوا على يده أو شئت ان
 يصمهم الله تعالى بعقاب منه • (٣٢) •

٣٧ - الحكام المسلمون يدعون الامة لمراقبتهم :

وحي لامة في مرافقه رئيس الدولة وسائر ولائها وحكامها كان مرعا
 احسن رعايه في عصر الاسلام الاول ، واكثر من ذلك كان رؤساء ادوية
 الاسلاميه يدعون الامة لمراقبتهم وقومهم اذا راوا في سيرتهم اعوجاجا •
 وقد حفظ ما التارخ سوابق حادثة في هذا الباب ، من ذلك ما قاله الحليمه
 ابو بكر الصديق في خطبه له • • • • • فان احسنت فاعـسـوسـي وان رعب

(٣١) رواء ابو داود ، انظر رياض الصالحين ص ١١٢ •

(٣٢) رياض الصالحين ص ١١٣ •

فقوموي^(٣٣) . ومن جهة خمسة عشر بن احتساب^٥ من رأى منكم
في غزو حجاج للقومة ، فقال له أحد حاضري : والله لو رأينا قتلنا حجاجا
نومناه بسوء . فقال الإمام عمر بن الخطاب : الحمد لله الذي جعل قتل
أمة محمد من يقوم عمر بسيفه .

رابعاً - حق العزل

٣٨ - حق الإمارة في عزل رئيس الدولة :

فقال الإمام علي بن أبي طالب : من الدولة هو مركز التوكل بالسياسة
بأمره ، فمن ينبغي أن يكون من جهة عونه إذا خرج عن حدود وكرانه
و لم يحميهم بولده عجزاً و نصيراً . ولأن من يملك السيف يملك
العرس ، والإمامة هي التي اختارته لطلب سعيه . وما سجد هذا الحق
سبباً لمرور شرعي وهو ما نراه من خروج علي بن أبي طالب من مكة أو
عجز عن بناء سببها ، وهذا ما خرج به أئمتنا من باب قولهم : والإمامة
جميع لأمة وعنه سبب بوجه من أن يوجد من ما يوجب اختياره
جوان سليمين وسانس أمو ادين كما كان لهم به وإمامه لا يتغير
وأعلاها^١ .^٢ . ويقول أئمتنا المعروف ابن حزم الأندلسي ، وهو سلك
عن الإمام - علي بن أبي طالب - ما به . . . فهو الإمام أبو طالب
صلى الله عليه وآله ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال
علي بن أبي طالب : من دلت وأقيم عليه الحد والحق ، فإن لم يؤمن
أداه إلا بخله خلع وولي غيره .^(٣٥)

٣٩ - طرق العزل :

وأما كان الإمام علي بن أبي طالب ، فلما أن باشره بواسطة منيها
وهم أهل الحق والتقى بان سجنوا أنفسهم به وصرخوا عونه . ولكن قد

(٣٣) الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٢ ص ١٨٤ .

(٣٤) انظر بلاحي وشرحه بملا عن كتاب المطريات السياسية

الإسلامية للإمام صبيح الدين الريس ص ٢٧٠ .

(٣٥) المرجح السابق ص ٢٧٠ .

لا يسحب رئيس الدولة بهذا القرار ، وفي هذه الحالة يحوز بالأمر استعمال القوة بحجة من منصبه إذا وجد أسراراً شرعية بذلك من خروجه اسافر على بهج الإسلام وأحكامه مما يفرض كعرا في نظر الإسلام ، جاء في الحديث الصحيح عن عده من الصامت : « دعانا أنبيى صلى الله عليه وسلم فابعد على اسمع واطعاه في مشيئنا ومكرها وعسرا ويسرا وأثره علنا وإن لا سارع الأمر اهله إلا أن نروا كعرا بواجباً عدكم من الله فيه برهان » (٣٦) .

ولكن اللجوء إلى القوة مشروطة بواقع القوة الملامسة ورجحان اسباح ، وبدور ذلك لا يحوز الصب ، لأن من تواضع الأمر بالمعروف والهوى عن المكر أن لا يكون العمل على إرادة المكر متلماً مكرراً أعظم ، ولا شك أن عدم هيء القوة لأراخه رئيس الدولة من منصبه تم إعلان اخروج عليه بالسف - كما نعر انقضاء - لا يؤدي إلا إلى سفك الدماء وحراب البلاد وصعب الدولة ، وكل هذه الأمور مكررات فلا يحوز مباشرة أسبابها .

خامساً - حق الترشيح

٤٠ - حق الفرد في الترشيح :

حق الترشيح أن يرشح الإنسان نفسه نصب من مناصب الدولة أو وضعه من وظائفها انعامه ، فهل يملك هذا الحق الفرد في الدولة الإسلامية ؟ انظر انه لا يملك هذا الحق - كقاعده عامه - فقد جاء في الحديث الصحيح عن عبدالرحمن بن سمره أن أنبي (ص) قال له : « يا عبدالرحمن بن سمره لا تسأل الأمازة فإن اعطينها عن مسألة وكلت إليها ، وإن اعطينها عن غير مسألة اعت عليها » (٣٧) . والترشيح يتضمن طلب المنصب أو الوظيفة ، فلا يحوز . أما ترشيح الإنسان غيره فحائز لأنه

(٣٦) البخاري ج ٩ ص ٨٥ .

(٣٧) البخاري ج ٩ ص ١١٤ .

ويعمل صبا دما ، وانما يتضمن دعوة لامة الى انتخاب المرشح الكفو ،
ومثل هذه الدعوة أمر حائر مستباح .

٤١ - حكم الترشيح في الوقت الحاضر :

• ان ترشيح اشخص به لا يجوز ، كعادته عامة ، ولكن اذا
لحق به ضرر ، او منعه سرعة حاد ، ولا خلاف ان الأمور عادت
في وقت الحاضر وسعت وما عاد « لاملان معرفة الامة بالآباء الجاهلين
حتى يستقيم ، و كان يري هؤلاء مناسبت الدعوة في عامه الاهمسية حتى
ساهموا في - « سوزن انيرة وفق حريج الاب - في ذلك ترشيح الكفو
عنه حريج من قبل دلالة على انحراف من قبل ارساد الامة واعادتها على
سجاد لاسحق يحقو بقلب انهم فحوا . وقد سادس برأنا هذا
سوزن يوسف عليه السلام . ان حلفي على حرائق الارض اني حلف
عليك . و قد حق يوسف عليه سلام انه قبل هذا بسبب حرصه منه على
انفسه ، و ان فيه حكمة وسنة يحقق معانيد مرصه عند الله تعالى .

٤١ - التوعية للمرشح :

و اذا حاد ارسح في الوقت الحاضر لضروره ، فلا يجوز من
ترشيح نفسه ان يقوم به سبي مدعائه لاستحالة اني يقوم بها المرشحو
من مدح لاشخاصهم ونقص غيرهم ، وانما يجوز للمرشح ان يعرف
نفسه بماحقه و سبب لهم قدره ومهاجته في العمل ولا يريد على ذلك .

سادسا - حق تولي الوظائف العامة

٤٢ - تولي الوظائف العامة تكليف وليس حقا للفرد :

يولي اوصائب العامة في الشريعة الإسلامية - على ما سري - ليس
حقا للفرد على ادوية وانما هو تكليف على الفرد من الدولة . فقد جاء في
احديث اشرف عن ابي موسى الاسعري انه قال : « دخلت على النبي
صلى الله عليه وسلم أما ورحلال من سي عمي ، فقال احدهما : يا رسول

الله أمراً على بعض ما ولاه الله تعالى • وقال الآخر مثل ذلك • فقال : (انا والله لا بولي هذا العمل احداً سواه أو واحداً حرص عليه) (٣٨) فهذا يحدث صريح في ان سوي الوظائف العامة ليس حقاً للمرد على الدولة • اذ لو كان حقاً له ما كان طلب الوظيفه او الولاية سبباً بحجها عن طالبها لان صاحب الحق لا يمنع من حقه ادا طلبه أو طالب به أو حرص عليه •

٤٤ - كيف تولى وظائف الدولة للأفراد :

وإذا كان طلب الوظيفه في نظر التشريع غير مرغوب فيه فكيف يمكن اسناد وظائف الدولة الى الأفراد ؟ ها سرر واجب رئيس الدولة وسائر ولائها ، فعلمهم ان يسحروا عن الأصلح لكل عمل من اعمال الدولة ، ولا يجوز لهم أن يمدوا عن الأصلح الى غيره لقراءه أو صدافه أو حريسه أو لأي معنى من المعاني التي لا علاقه لها بصلاح الشخص لما يراد بوليته من اعمال ، فقد قال النبي (ص) • من ولي من أمر المسلمين شيئاً فولى رجلاً وهو أحد من هو أصلح للمسلمين منه فقد حاب الله ورسوله • (٣٩) • وقد لا يجد رئيس الدولة ، أو غيره من المسؤولين ، من هو صالح لوظيفة معينة ، ففي هذه الحالة عليهم ان يسحروا الأمتل فالأمتل أي أصلح الموجودين بكل وظيفه من وظائف الدولة لا سيما اهمه منها بعد بدل الصى الاجتهاد ، فهذا هو استطاع والله عون • فانفوا الله ما استطعتم • •

٤٥ - ميزان الصلاحية للوظائف العامة :

وإذا كان على رئيس الدولة وسائر ولائها التحري عن أصـلـح الموجودين لأسناد وظيفة ما اليه ، فعلمهم ان يعرفوا ان ميزان الصلاحية هو : القوة والامانه • قال تعالى في القرآن الكريم • ان خير من استأجرت القوي الأمين • والقوة هي القدرة والكفاءة على القيام مهام الوظيفة ، وهي تختلف باختلاف الوظائف • اما الامانه فترجع الى ادارة شؤون

(٣٨) تفسير الوصول ج ١ ص ١٨ •

(٣٩) السياسة الشرعية لاس تيميه ص ٤ •

أوصيه حسب ما ينص عليه الشرع الإسلامي مع حسيه الله ومراقبته
لا حسيه الناس وصل مرصاتهم ..

٤٦ - توليه الوظائف العامة في الوقت الحاضر .

وإذا كان طلب الوصف غير مرغوب فيه في نظر التشريع ، وإن على
وحي الأمر التحري عن الأكفاء لم وظائف العامة ، فكيف يمكن تطبيق هذه
القواعد في الوقت الحاضر ؟

الجواب ، عن هذا السؤال ، هو أن وظائف الدولة المهمة كالتربية
وفائدة الجيش وراية الاتحاد الإداري ، هذه الوظائف يجب على رئيس
الدولة أن يحري الألفاء بها ومن ثم يعطي القواعد الشرعية أسامة وميران
إصلاحية . أما الوظائف الأخرى ، فلا يرى بالأمكن فام استؤوين
باعتهم كتحري المباشر عن الأكفاء ، وإنما يمكن أن يوضع نظام يكر
فيه شروط الوصف واتحد الأدنى من الكفاء ويسمح لمراعيين في الوصف
بالتقدم بعبائهم ، وعلى استؤوين فحص طلبائهم وجميع ما سددل به على
كفائهم وأمانهم بروج محرره غير محجرين ولا منازرين بوساطة أو قرانه
أو حربه ، فمن وحدوه كمواً مسكناً الشروع عبود ، وإن كان من
حصومهم ، ومن وحدوه عبر ريك ثم يحسوا طلبه وإن كان من
استدائهم ..

إن السلطة بيد رئيس الدولة وسائر ولائها أمانة بأيديهم فعبهم أن
بحرحو من عبده هذه الأمانة بأن يتصلوها فيما يرصي الله ، والله يرصيه
أن يوصي الأصلح ، حسب الموارد الشرعية ، وظائف الدولة العامة لا أن
يوصي الأقرب وبعد الأكفاء والأصلح ، فإن هذا اصسع حانة للأمانة
ويصيح لها . قال السي (ص) : « أما صعب الأمانة فانتظر الساعة . فل
وكيف اصاعها » قال إذا وسد الأمر إلى غير أهله ، (٤) .

(٤٠) تفسير الوصول ج ١ ص ٣٢ -

لمبحث الثاني

الحقوق العامة للأفراد

٤٧ - التعريف بالحقوق العامة :

الحقوق العامة هي الحقوق اللازمة للإنسان باعتباره فرداً في مجتمع ولا يملكه لأسماء عليها وهي مكررة بحسب ما في نفسه وحرمة وماله^(٤١) .
ويقسم علماء القانون هذه الحقوق الى قسمين كبيرين : (الأول)
مساواة و (الثاني) الحرية . وقد نوعت المساواة الى انواع ، منها مساواة
ممن القانون ، ومساواة أمام القضاء . كما نوعت الحرية الى انواع منها :
الحرية الشخصية ، وحق الملكية وحرمة السكن وحرية العقيدة والعبادة
وحرية الرأي والتعليم . . . الخ^(٤٢) .

٤٨ - منهج البحث :

ويبحث في معالجات الحقوق العامة في الشريعة الإسلامية ، تبع التقسيم
الذي ذكره علماء القانون لهذه الحقوق ، ثم مدى ما سيجد به الأفراد من
هذه الحقوق في ظل الإسلام . وعلى هذا سيقسم هذا البحث الى مطلبين :
الأول للمساواة ، والثاني للحرريات :

المطلب الأول

المساواة

٤٩ - مكانة المساواة في الشريعة الإسلامية :

المساواة في الشريعة الإسلامية أصل عظيم ، فالإسلام يقرر مساواة
الإنس جميعاً في أصلهم الأول ، ويحطل تفاصلهم على أساس العمل الصالح

(٤١) أصول القانون للسيهوري ص ٢٦٨ .

(٤٢) اندمراضة الإسلام لندكور عثمان جليل ص ٣٣ - وهذا .

ويبحث لا يوافق المؤلف على هذه التسمية لأن الإسلام نظام قائم
بدايته له أفكاره وفلسفته وحكامه .

وما يعدمونه من خير ، قال تعالى . . يا أيها الناس اما خلقناكم من ذكرر
واشي وخلقناكم شعوبا وغلل لتعارفوا ، ان اكرمكم عند الله اتاكم ، فاصل
البشر واحد ، وما جعلهم شعوبا وغلل الا لتعارفوا وما يؤدي اليه التعارف
من تعاون ، لا أن يماحروا ناسهم وما يؤدي اليه هذا التعارف من عبي
وصلت للاختيار على أساس الجنس والأصل والقبيلة . وبذلك اختت الاسلام
حدود انصبيه الجاهليه والتماخر بالاساب والالوان ، وصار ميراث
التفاضل بين الشر قائما على أساس ما يكونه من حبل الصفات
وما يعدمونه من صالح الاعمال ، وما في نفوسهم من معاني النفوس .
واصل المساواة في اشريع عميق الحدود بحد مظاهره في كثير من
احكام الشريعة ومبادئها . نذكر من ذلك ، مساواة امام القانون ومساواة
امام القضاء .

٥٠ - المساواة امام القانون :

المساواة امام القانون ، مظهر من مظاهر مبدأ مساواة ، وهو ما يقتضي
به العدل الذي جاء به الاسلام . فالقانون يطبق على الجميع دون محاباة
لاحد ولا تمييز يفرق على آخر سبب الجنس أو اللون أو المص أو امي
أو اقرباه أو اصدافه ، بل وحتى العقدة^(٤٣) ، أو غير ذلك مما يختلف
فيه الناس . جاء في الحديث الصحيح : اما أهلكت الدين من قبلكم انهم
كانوا اذا سرق فيهم الشريف تركوه واذا سرق فيهم الصعيف أفاموا عليه
الحد . وايم الله لو ان فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها^(٤٤) .

٥١ - أهمية المساواة امام القانون :

ان تطبيق هذه المساواة شيع في عوس امواطين الرضا والاطمئنان
على حقوقهم وجعلهم يحسون بضرورة قاء دولتهم فيحرصون على بقائها
(٤٣) الاصل ان القانون الاسلامي يطبق على المسلم وغير المسلم الا ما
يخص العقدة أو ينصل بها انظر تفصيل ذلك في كتابنا
احكام المسلمين والمستأمنين في دار الاسلام .
(٤٤) تفسير الوصول ج ٢ ص ١٤ .

وإدفاع عنها . أما إذا حُرقت هذه المساواة ، وطمس القانون على الضعيف دون القوي وعلى المعمور دون المشهور ، فإن النفوس ، بموس عامة الناس ، تحس حيه مريرة ، وتصعب ولاؤها للدولة ، ولا يهتمها عاؤها أو هلاكها ، ويشيع الظلم في المجتمع ، لأن الحق للأقوي لا للمحق ، والكلمة الفاصلة للقوة لا للقانون . وإذا صار امر الدولة الى هذه الحالة فلا نقاء لها ، ولهذا فنرى في الدنيا العاديه وان كانت كافرة وعلى الدولة الطائفة ولو كانت مسلمة .

٥٢ - من امثلة المساواة :

ومن تطبيقات المساواة امام القانون ان ابن عمرو بن العاص ، واسي مصر ، في زمن الحليفة الراشد عمر بن الخطاب ، ظلم قطعاً لانه سابقه فسقه ، فانتهكاه بعد الحليفة عمر ، فارسل الحليفة على عمرو بن العاص وابنه ، فلما حصرا أحصر الحليفة الفطحي المشكي وقال له أهدأ الذي صر بك ، قال نعم . قال اصبره فأحد يصبره حتى اشتكى ثم قال له عمر : رد ابني الاكرمين . ثم اتعت الى عمرو بن العاص وقال له : مد كم يا عمرو نصدم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احرارا ، (٤٥) .

٥٣ - المساواة امام القضاء :

جميع المواطنين في الدولة الإسلامية امام القضاء سواء من جهة حصوعهم لولايتة والاحرامات المتعة في اقامة الدعوى واصول اراءهم وقواعد الاثبات وتطبيق النصوص وسعيد الاحكام ووجوب تحري العدالة بين الحصوم لا فرق بين فرد وفرد . بل حتى الأعداء يطفرون بسدالة القضاء والمساواة امامه . قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمكم شتان قوم على ان لا تعدلوا اعدلوا هو اقرب للتقوى » وقال تعالى : « وإذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل » .

(٤٥) الشريعة الإسلامية ، حواصيه ومراحلها ، للشيخ محمد ابي زهرة ، من مقالة له في مجلة المسلمين ، عدد ٢١ مجلد ٢٥ ص ٣٨ .

وقد بلغت المساواة أمام القضاء إلى حد مساواتهم في أمال القضاء عليهم،
 ويظهرهم الله ، جاء في كتاب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأسدي
 " أن بين الناس في محاسن وفي جهات وتفاوت حتى لا يطمع شريف في
 حقل ولا شائن صعب من عدك " (٤٦) وهذا مستوى رفيع في المساواة
 لم نلمه القوايين في الوقت الحاضر .

الطلب الثاني

حريات الأفراد

أولا - الحرية الشخصية

٥٤ - تعريفها :

الحرية الشخصية عند علماء القانون هي حرية الفرد في إرواح
 والحي . وحمايه شخصه من أي اعتداء ، وعدم حوار النفس عليه أو معاقبه
 أو حله إلا بمضى القانون ، وحرية في النقل والحروج من ادوئه
 والعودة إليها (٤٧) .

٥٥ - الحرية الشخصية مضمونة في الشريعة :

والحرية الشخصية بهذا المعنى الذي يحميه علماء القانون وماوسع من
 هذا المعنى مضمونة للفرد في ادوئه الاسلامه ، لأن الاعتداء عليها صلم
 والاسلام يحرم انكسر مطلقا . ويظهر حماية الدولة الاسلامه للفرد من
 الاعتداء على حياته وحسمه وعرضه بما من عليه قانونها الاسلامي من
 عقوبات رادعه على المعتدين على جاء اساس أو أحسانهم أو أعراضهم (٤٨) .

(٤٦) اعلام الموقعين ج ١ ص ٧٢ .

(٤٧) القانون الدولي الخاص المصري لندكور غرابندس عند الله ح ١
 ص ٢٨٧ .

(٤٨) انظر تفصيل عند العقوبات وحكمه تشريعها في كتابنا المدخل
 لدراسة الشريعة الاسلامية ص ٤٨ وما بعدها .

وهذه الحقوق المقررة للمعدين لا هيبت الأسان بالظن والشمسكوك ،
فالأصل براءة ادمه ، وبأناسي لا يجوز معاقبه إلا اذا ثبتت اذامه وبأنقدر
اندي بعض على القانون الاسلامي دون أن يمتد العقاب الى عمر من اربك
البحرم بطلنا بقوه على . . ولا ترز واررة ورر اخرى . .

اما حرية الفرد في التنقل ، فاعترآن الكريم اناحه ودعا ايه للاعتبار
والاكتساب . قال تعالى . . أفلم يسبروا في الارض فيظفروا كيف كسان
عاقبه ادم من قبلهم فامشوا في مأكنها وكلوا من رزقه واليه
الشور . وما أناحه الله أناحه الدولة الاسلاميه ، ومن ثم فهي تضمن للفرد
حرية في اسفل الأاا وحدت ضروره ضمني هيده هذا الحق بالسه
لمنص الاعراد كما كان عمله الحليته عمر من انحطاط في منع بعض كساد
انصاحه من الخروج من المدينه لستم با رانهم ومشورتهم .

٥٦ - حماية الدولة لكرامة الفرد وعزته :

ولا تغف حماه الدولة للفرد عند حد حمايه من الاعتداء على حياته
وحمه وعرضه من بشد اى حماه كرامه وعمره من الاهانه والادلال
فلا تذله هي ولا سمح ماذاله ، لان المسلم يحب ان يكون عربرا قال
تعالى . ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين . فلا خير في الدس ايهين ، وليس
بصلح لحمل رسالة الاسلام الا الحر العرير الكريم ، ومن ثم فان الدولة الاسلاميه
ربمي في المسلم معاني العزة كما أراد الله وتمسح كل ما تنلمها او يمسها ،
فالامام عمر من انحطاط كان يقول لولاه . لا تضربوا المسلمين فتدلوهم ،
وأنمرهم بالحصور في موسم الحج فاذا ما احتجموا حط في الناس وقال بهم
. انها الناس ابي ثم ابعث عمالي عليكم بصلوا من أنشركم ولا من اموالكم
اما ستمهم لبحرروا بكم ونقسموا فكم بكم فمن فعل به غير ذلك
فلقم . (٢٩) .

وحسب اذا نصرت الدولة في واحها في رعايه كرامة الفرد وعمره ،

فان المسلم يتمرد على كل ادلال واستعداد ، فان عقيدته تأتي عليه كل مدلة ومهانة ، انها تشدد اى الله فلا يرى عقيباً محشاه و يدل له ويرضى بالمودعة له الا هذا الرب العظيم ، فكل ما سواه عد عقاد الله لا يستحق ان يدل له او يحاف منه ، فعد اسلم المسلم أمره لله واحلص اليهودية له فلن يكون عدا بغيره ، وامرؤوس في الدولة الاسلاميه انها تمكن المرد من العيش وفق ما يضي به عقيدته الاسلاميه ، وعقيدته هذه يضي بان يكون عزيزاً لا مهياً ، ومن ثم فهي حد حريضة على عربه وكرامته .

٥٧ - الحرية الشخصية لغير المسلم :

والحرية الشخصية معسوبة بغير اسلم ، لان القاعدة التي قررناها اعتنوا اسلمون هي : بهم ما لنا وعليهم ما علينا ، وانهم - كما يقول الامام علي بن ابي طالب - : اما يدوا الحرية لكون امواتهم كأموالاً ودمائهم كدمائنا^(٥٠) . والحق ان غير اسلم مفر فقط كبر حدا من رعاية اشريعته وحمايته الدولة ، فهي احدثت من آدى دميماً فانا حصته ومن كتب حصته حصته يوم القيامة^(٥١) وعلى ضوء الوصايا السوية بغير المسلم حارب اقوال الفقهاء صريحة في وجوب تأمين الحماية لهم وحرمة ابدانهم . يقول الغنيه القرافي : من اعدى عليهم - أي على أهل ادمه - ولو بكلمة سوء او عبه في عرص أحدهم او بوع من انواع الادبيه أو أعلن عن ذلك فقد صبح دمه الله ودمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ودمه دين الاسلام . وحكى اس حرم في مراتب الاحماع له ان من كان في ادمه وجاء أهل الحرب الى بلادنا بقصدونه وحب علينا أن نخرج لقتالهم بالكراع والسلاح وموت دون ذلك صواباً من هو في دمه الله تعالى ودمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لان مسلميه دون ادمه اهمال لعقد ادمه^(٥٢) .

(٥٠) الطاساني ج ٧ ص ١١١ ، المضي ج ٨ ص ٤٤٥ -

(٥١) الجامع الصغير للسيوطي ج ٢ ص ٤٧٣ -

(٥٢) المروق للقرافي ج ٣ ص ١١ -

ثانيا - حرية العقيدة والعبادة

٥٨ - لا إكراه في الدين :

الاسلام لا يكره الاسان على تعديل عقيدته واعتناقه الاسلام ، وان كان يدعو الى ذلك . ولكن الدعوة الى الاسلام شيء والاكره عليه شيء آخر . فالاول مشروع والثاني مسوع ، قال تعالى في الدعوة الى الاسلام « ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وحادلهم بالتي هي احسن » (٥٣) . وقال في الاكره : « لا إكراه في الدين قد تبين الرشيد من الصي » (٥٤) . ومن القواعد المقررة في الشريعة « مكرهم وما يدسون » فلا تعرض الدولة الاسلامية لغير المسلم في عقيدته وعاداته ، وفي كتاب النبي (ص) لأهل حوران . « ولنحرا ن وحاشيتنا حوار الله ودمه محمد النبي (ص) رسول الله على أموالهم وملتهم وبمهم وكن ما حنت اديهم » (٥٥) وما رأت السع والكنائس موحودة في الدولة الاسلامية في مختلف العصور لا تمس سوء لا من المسلمين ولا من الدولة بل نعمها الدولة وتمكس لاسحابها القيام بالمادة فيها .

٥٩ - مستوى رفيع في حرية العقيدة :

وقد بلغت رعاها الفقه الاسلامي بحرية العقيدة مستوى لا يحسب ان شرعا غير التشريع الاسلامي بلعه ، فالامام الشافعي يقول في مسألة اسلام أحد الروحانيين غير المسلمين لا يعرض الاسلام على الروح الأحرر خلافا للخدمة الذين يرون العرض وحجته . ان في هذا العرض تعرضا لهم وقد صمما بعد ائمه الا تعرض لهم (٥٦) فالامام الشافعي يرى ان مجرد عرض الاسلام على الروح الذي لم يسلم نوع من التعرض سبه والاكره له على الاسلام فلا يحتره ، فاي مستوى رفيع بلعه الفقه الاسلامي في رعاها حرية العقيدة .

(٥٣) سورة المل . الآية ١٢٥ .

(٥٤) سورة البقرة . الآية ٢٥٦ .

(٥٥) الخراج لابي يوسف ص ٩١ .

(٥٦) شرائع الكثر للربيعي ج ٢ ص ١٧٤ .

٦٠ - عقوبة المرتد لا علاقة لها بحرية العقيدة :

ووجب ان لا يحتل ما قلناه بمسألة عقوبة المرتد ، اي عقوبة اسلام
اذا خرج من الاسلام ، فهذا شيء ، وما قلناه عن حرية العقيدة شيء آخر .
فاسلم بالسلامة بدون عقد امره احكام الاسلام وعقيدته هذا امر فقد احل
بشرعيته وساء بدونه وجرأ عليها فيحق العقاب لأن احلال الشخص
بشرعيته بوجوب عليه اجراء كما هو معروف في القانون .

ثالثا - حرمة المسكن

٦١ - سمع الفرد في الدولة الإسلامية حرمة المسكن فلا بد من
أخذ في مسئلة الأمانه ورصده ، لأن مسكن الشخص موضع اسرار ومقر
عائلته ، فأي اعداء عنه اعداء على الشخص بانه ، وهذا لا يجوز .
وقد جاء بعض النص صريح بفتح دحوب يوت الأفراد بدون ادبهم قال بعض
« بأنهم الذين امنوا لا يدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى يتساقطوا وسلموا على
اهلها دنكم خير حكم لعلمكم بذكرهم » فان لم يجدوا فيها أحداً فلا
يدخلوها حتى يؤذن لكم وان من لكم ارحموا فارحموا هو اركى حكم
والله بما تعملون عليم » (٥٧) .

رابعا - حرية العمل

٦٢ - معنى حرية العمل للفرد :

العمل مكرم في الشريعة ما دام مشروعاً ، وفي الحديث « ما أكل من
أمره طعاماً حراماً من عمل يده وإن سبي الله داود كان يأكل من عمل يده » .
فالفرد في الدولة الإسلامية ان يشر الأفعال التي يريدونها من أعمال التجارة
والتصنيع والزراعة شريطة ان لا يمس ما حرمه الشريعة من أعمال
كالمقامات الربوية ، وان يلاحظ انساني الأخلاقه فيما أصبح له من أعمال
وان لا يلحق بالغير بسب هذه الأعمال ضرراً يمس الدولة الإسلامية . فإذا

(٥٧) سورة النور ، الآية ٢٧ ، ٢٨ .

فمجرد ما عمل مشروع فسر به حق خاص ، لأنه نتيجة منه وحده
والله يقول ، وإن ليس للإنسان إلا ما سعى ، *

٦٣ - للدولة أن تضع موظفيها من الاتجار :

ولا يجوز لدولة أن تمنع أحدا من ممارسة الأعمال المباحة إلا بموجب
شرعي من ذلك مع موظفيها من الأجانب والأكتساب ثلا يستولوا سلطانهم
ومودهم ، وهذا كان الإمام عمر بن الخطاب يحاسب ولأنه على ما عندهم
من أموال ، لما قال له أحدهم أي تاحرب فرجعت أخاه عمر أما ما أرسلناك
لنحاربه (٥٨) .

٦٤ - الاضراب عن العمل :

وما دام من حق الفرد أن يترك العمل أيدي بريرة فمن حقه أن يترك
العمل إذا شاء ، ولكن هذا الحق مقيد بعدم الأصرار بمصلحته العامة ،
ولهذا فإن اعتناء بحقوقه يولي الأمر حمل أرباب الحرف والصناعات على
العمل بأجره عند إذا استمروا عن العمل وكان في الناس حاجة لمصاعفهم
وحرهم (٥٩) . ومن ثم لا يرى مسوغا للأصرار العام من قبل العمال في
الدولة الإسلامية ، ذلك أن في هذا الأصرار مفعلا لانتاج واصمرازا
بمصلحة العامة ، وإلا فإن في وسيلة حمل أرباب العمل على انصاف
العمال كمعدين أحورهم ، فهذا السرر لا مكان له في الدولة الإسلامية ،
لأن الدولة مأثورة بآلها العدل ، ومن بعد حصول العنان على أحورهم
اعادة منها أن كانوا من عمالها ، وإن كانوا يعملون عند غيرها من المواطنين ،
فمن هؤلاء أن يمتنعهم الآخر العاد ، فإن أنوا بدخلت الدولة لأقامة العدل
من هؤلاء في مثابة الأحور فلا يصدر عامر ولا رب عمل ، ففهم أمور
المجتمع وتنحو من الرخاء والاختلال .

(٥٨) ملامح الشرع الإسلامي . للاستاد مصطفى الزبيدي . محله

المسلمون ، عدد ٧ ص ٤٨ .

(٥٩) الطرق الحكمية ، لاس القيم ص ٦٤ .

خامسا - حرية التملك

٦٥ - اعتراف الشريعة بحق الملكية :

تقرّر الشريعة الإسلامية حرمة التملك للمرد وبحقه في ملكه ، وتحترم هذا الحق وأمر باحرامه وسر الاعتداء عليه من المعاصي الكبار وترتب عقوبات دينية زاحرة على المعتدين .

٦٦ - قيود الملكية :

ومع اعتراف الشريعة بحق الملك وحقوق المالك في التصرف بملكه ، فإنها حددت هذا الحق في اعتدائه وتمتعه وإعاقه وما يتعلق به من حقوق للمير . فأساس شوء هذا الحق كما تقرره الشريعة هو العمل المشروع بصوره العدمية وإيراث وانقود ، وليس من إساءة ما حرّمته كالسرقة والهب والفساد واستغلال النفوذ والرشوة والربا ونحو ذلك . فإذا ست ملك الأساس ما على سبب شرعي فله أن يتصرف فيه ويبيع ما يطرق المشروع دور المحرمه ، فليس أن يبيع بالمش والربا والاحتكار ونحو ذلك مما يناقض أحكام الشريعة وأخلاقها .

ومع احرام الشريعة لحق الملك فإنها بحري برع الملكية للصيرورة والمصلحة الشرعية بعد دفع التويض العادل .

أما الحقوق التي أوجبتها الشريعة في حق الملكة فكثر منها فمصلحة الأمان والركنة وعون المحتاجين إذا لم يع موارد الركاة بحاجاتهم ولم يكن في ست المال ما يسد حاجه هؤلاء ، وهذا ما يعصي به المجتمع الإسلامي التعاوني كما سذكره فيما بعد .

سادسا - حرية الرأي

٦٧ - مكانة هذه الحرية في الشريعة :

حرية الرأي حق للمرد في الدولة الإسلامية بالغ الأهمية والخطورة . لا يجوز للدولة أن تنقص منه ولا يجوز للمرد أن يتنازل عنه . . . إساءة ضروري لكيان الفرد المعكري والاساسي ، ولأهم لقيام المسلم بمراضن

الاسلام .. فالامر بالمعروف والنهي عن المنكر من أهم فرائض الاسلام وتحقيقه يستلزم بداهة حرية الرأي . جاء في القرآن الكريم في موضوع الامر بالمعروف والنهي عن المنكر : « والمصر ان الانسان ليطغى الا اذ رآه عاذاً وعلواً بالصالحات وواصوا بالحق وتواصوا بالصبر » والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض يأمررون بالمعروف وينهون عن المنكر » ، « ولتكن مكم أمة يدعون الى الخير ويأمررون بالمعروف وينهون عن المنكر » وفي الحديث الشريف « من رأي مكم مكرراً فليمره بيده » فان لم يستطع فليذكره ، فان لم يستطع فليقلبه وذلك أصعب الامان . »

وحق الرد في مراعاة الحكام وصحتهم وبعد تصرفاتهم ، كل ذلك يستلزم ضرورة تمتع الفرد بحرية الرأي .

وتقرير مبدأ الثورى وما يترتب عليه من مافضات ، وحق الانتحاب، يستلزم ايضاً حرية الرأي ، فلا يمكن تطبيق الثورى بدون حرية الراي . ومن المثل المنصوح ان حرر الدولة الاحد بمبدأ الثورى وهي تسطو على حرية الراي فتسلبها من الافراد .

ولهذا كان حكام الدولة الاسلاميه يربون الافراد على حرية الراي ، ويعيرون عليهم اذا لم ياتسروها . قال رجل للإمام عمر بن الخطاب : « اتق الله يا عمر » فقال له . ألا تفلنونيها ، لا خير فيكم ان لم تقولوها ، ولا خير فيا ان لم سمعها ، وكلمة اتق الله تنسل النصح والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهذا كله يقتضي حرية الراي ..

٦٨ - حرية الراي تستلزم الشجاعة :

ولا يكفي للتنمتع بحرية الراي الاعتراف بها للافراد بل لايسد ان يكونوا على قدر كاف من الشجاعة وقوة القلب وعدم الخوف والتهيب من دى السلطان ، فان الخوف والصعب والحق مع المرء من الوجود برأيه ، وهذا اماره هلاك الامة وتحلي عور الله عنها ، قال السي الكريم (ص) : « اذا رأيت امتي تهاب أن تقول للطالم يا حاتم فقد تودع منها » .

واندي يقوى في اسلم شجاعه وقوه قلب ، عميق عقده اسوحيه
 احص في نفسه ، و سخصه معها في هذه . . . فمضى عرف اسلم عمق
 ودعي ان اسلم : انصر به به وحده وان غيره مريب مستطولا ضعيف
 لا حلف نفسه ولا غيره بها ولا حياء ، وان رئيس ادويه ومن دونه
 حيث مله مخلوقون محبون على اعتمادهم ، لم يحش أن يصرح برأيه
 و ان يواحه احكام بها براد دون همت ولا وحش ، فان الله اكبر منهم وان
 الاحال والارواق بيد الله لا بيد سواه .

٦٩ - حدود حرية الرأي :

وحرية رأي — مصطلحه من كل قبله ، ان يجمع جملة قيود ،
 و ان هذه القيود تمت عند اعلام اندي سده اسمعالي كبر حق ، وهو حسن
 بقصد وخلوص منه ، ان سمي من اسمعالي الحق وجه الله الكريم ، ان
 يريد من وراء حرية رأي الوصوف الى الحق وفاده الجسم والصحيح
 الاسلام ولائمه مسلمين وعامهم كما أمر الله .

والله انسي ، وهو مفهوم من الاول ، ان لا يمس بحرية الرأي
 المحرر و برأيه ، بعض الآخرين واسهبر بهم وبكبر عيوبهم ، او الوصوف
 الى مضم أو منصب .

والله الثالث ، مراعاة اسادي الاسلام والعقده الاسلاميه فلا يجوز
 لمجرد البعض بالاسلام أو رسوله أو عقده بحجة حرية رأي ، فان هذا
 اصعب من المسلم مرءاً يستحق العقاب ولا شفع له حرية الرأي .

والله الرابع ، ان تراعي المعايير الاخلاقيه في الاسلام فلا يجوز
 للمرء بهش الاعراض وسب الناس وزمهم بالقائح بحجة حرية رأي ،
 بالحرية تقف عندما تصح اداة اضرار واقساد . . .

٧٠ - حرية الرأي والاضرار بالثبوتة :

للمواطن الحق في ابداء رأيه في شؤون الدولة ومصرفات الحكام ،
 فله ان لا يرضى على تصرفاتهم اذا اقتنع بعدم صلاحها ولكن ليس من حقه

ان ينج نفسه لاهل في الجمع ومصادره المختلفين في الرأي ، فاداس
 يصدر منه فساد واصرار يستخضع ، فان ادوية لا يهأه فقال ، وهذا هو
 احد المعاصل بين ما ساج للمرد من راي نحو ادوية وحكامها وبين ما لا
 ساج له ، وهذا احد هو ما ركزه الامام علي بن ابي طالب ، فقد كان راي
 الحوارج فيه معروف ، ولكن مع هذا فان بهم . ولا يدؤكم بشان ما لم
 تحدثوا فساداً ،^(٦٠) فادوية لا تعاد ولا هائل من بحانها في اراي مادام
 لا يحمل الناس على قور ، أنه بانقوه والهديد ، وعلى الدوية صحة وبيان
 خطأ رايه .

حاء في الاحكام السلطانية لابي يعلى وهو سكلهم عن الحوارج . فان
 تصهروا باعقادهم وهم على احلالهم باهل العدل اوضح بهم الامام فساد
 ما اعتمدوه وبطلان ما استدعوا رجموا عنه الى اعفاء الحق وموافقه
 الجماعة ،^(٦١) .

سابعاً - حق المعلم

٧١ - مكانة العلم في الاسلام :

مع الاسلام شأن العلم وهدر العلماء ودعا الانسان الى طلب المريد
 منه . وفل ربي ردي علماء . . واعلم ضروري لقول الاعمال ، لان العمل
 الممول ما كان حانصاً لوحه الله وحسبها وفق الشرع وهذا لا يعرف الا
 بالمعلم .

ومن المعلم ما هو فرض عيني يجب على الفرد معرفته كأمور اعدادات
 انبي بدمه ، ومنه ما هو فرض كفائي يجب ان يوجد في الامة وهو يتعلق
 سائر ما يحتاجه الامة دينياً ودنياها كالصاعات والحرف المتخصصة ،
 وكعب الحكام والاولاء ونحو . . . ولا شك ان العلوم التي ظهرت في
 مختلف مجالات الحياء ونحتاجها الامة اصحت من الفروض الكفائية التي

(٦٠) ميل الاوطار ج ٧ ص ١٥٨ - ١٥٩ .

(٦١) اسماخ الاسماع ص ١٠١

يجب ان يعم بها الدولة باعتبارها مسئلة وثائفة عن الامه ، وهذا مصيبتها
تسهيل سبل العلم الى المواطنين ، ومن ثقت به كفايته عند درجة من درجات
المعرفة او نوع من أنواع العلم فاما بعد فحرص كفايتي محتاجة الامه ،
وفي هذا كله يحقق تضافر المحرص من المواطنين في تحصيل العلم وفهمهم
بالمروص الكفائية من قبل الدولة .

ويجدر في السه اسويه سابقه مهمه يدل على حق الافراد على ادويه
ان سهل لهم سبل العلم والمعرفة ، فقد جاء في احاديث سيرة النبي (ص) انه
كان يمدد الاسرى من اهل بدر اربعين اوقيه اربعين اوقيه ، فمن لم يكن
عنده علم عشرة من المسلمين ،^(٦١) وهذا الخير يدل على ان ادويه قوم
بتعليم افراد الامه كواجب عليها .

ثامنا - حق الفرد في كفالة الدولة

٧٢ - المقصود بهذا الحق وأساسه :

يراد بهذا الحق ان الفرد يحدد صفاتا عاما من الدولة عند الحاجة
والعوز . فلا يمكن ان يهلك الفرد في ادويه الاسلامه وهي تنظر اياه
وتعرف مكانه وتحسن بحتره وحاجته وعوزة . . .

وأساس هذا الحق ان المجتمع الاسلامي مجتمع تعاوني عوم على
أساس التعاون استجاب له امر الله تعالى : « وسابوا على ابر والنسوى ولا
سأبوا على الانم واحداوا . . »

ومن مظاهر هذا التعاون أن يعين الفتي المحتاج فيد حاجته بما عنده
من فصل مان او راد ، قال النبي الكريم (ص) : « من كان معه فصل طهر
فليمد به على من لا ظهر له ، ومن كان له فصل من راد فليمد به على من
لا راد به ،^(٦٢) وفي حديث آخر : « من كان عنده طعام اثنين فليذهب
ثالث ومن كان عنده طعام اربعة فليذهب خامس او سادس ،^(٦٣) ولما

(٦٢) المجال لاس حرم ج ٦ ص ١٥٦

(٦٣) المجال ج ٦ ص ١٥٧

كاتب الدولة مصنفه للمجموع وثائقه عنه فعليها انعام سا ارتدت اليه هذه الاحاديث الشريفة فتوجه بطلبه المصاحح والمصحح . وفي هذا الباب حدث سيري هذا الواجب على الدولة ، وقد روي عن النبي (ص) انه قال : « اي مؤمن مات ورثه ما دونه فترته عصيته من كانوا ، ومن ترك ديناً او صلتاً فترته ما دونه » . وقد اشوكتاني في شرح هذا الحديث ما يصح : « انصباح » ، قال الخطابي هو وصف لمن حلفه الميت ، بقطع المصدر ، اي بترك دوى مصاحح ، اي لا شيء . بهم وقد اختلف هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم من مال المصاحح او من خالص نفسه الى ان قال : وفي ذلك اشعار بان كان عصي من مال المصالح ، (٦٤) فهو المصاحح فامس ، ومن لا مال لهم ، يحدون ما يسد حاجتهم من بيت المال .

وحاء في الحديث المصحيح . كلکم راع وكلکم مسؤول عن رعيته ، فالامير الذي على الناس راع وهو مسؤول عنهم ويقول الامام النووي في شرح هذا الحديث . قال العلماء اراعي هو المحافظ المؤسس الملتزم بمسالك ما قدم عليه وما هو تحت يده . فقيه ان كل من كان تحت يده شيء ، فهو مصاحب ما عدا فيه واعيد بمصاحبه في دسه ودياه ومتعلقاته . (٦٥) ولا شبه ان مصاحح الأفراد في ديارهم سد حاجاتهم الضرورية عند عجزهم عن تحصيلها ، بل ان هذه الكفاية الضرورية سهل عليهم عادة الله ، لان لاسان العربي قد لا يستطيع عادة الله كما يسمى اذا لم يجد الكفاية بحاجته الضرورية ، لاشعار فكره بهذه الحاجات الضرورية .

٧٣ - ما يسبق حق الفرد في كفالة الدولة -

وحق الفرد في كفالة الدولة بسعة حملة تعليمات ونظمات وحقوق جاءت بها الشريعة ، لانا لم نجد هذه كلها لدى حاجات الفرد قامت بدولة بواجبها نحوهم فقدمت به ضماناً عاماً عند عجزه وحاجته . وهذه النظمات هي -

(٦٤) بيل الاوطار للشوكتاني ج ٦ ص ٥٧

(٦٥) اللؤلؤ والمرجان ص ٢٨٤ ج ٢

٧٤ - أولا - الأصل ان الفرد تكفي نفسه نفسه :

أصل ان الأمر تكفي نفسه به من معين وكيف ولا سؤال
 أساس لأن الله العلي خير من عبد استغنى ، فالأعطاء خير من الأخذ ، ولا
 أعطاه إلا يعني . ولا على إلا بعمل والخمس ، جاء في الحديث الشريف
 « والذي نفسي بيده لا يأخذ أحدكم حبله فذهب به إلى الحبل فيحطب
 ثم يأتي فيحمله على ظهره فيأكل خير به من ان يسل اناس » - سؤال
 اناس او سؤال من بينهم وهي أدوية غير مرغوب فيه ما دام الاساس
 قادرا على العمل والاكساب .

٧٥ - ثانيا - النبوة هي سبيل الكسب للأفراد :

وإذا كان العمل مدونة في عصر اسرع والسؤال محصورا ، وأدوية
 الاسلام ما قام لا تحقق ما يحبه اشرح ومحو ما يكرهه ، فليس
 انديهي ان يقوم أدوية الاسلامه سبيل من العمل واكتب للأفراد .
 فهذا بعض ما عدها من حقوق المواضع ، فوجدنا من لم يظلم ، ونوم يحدد
 اصارهم انالعه تشمل الأفراد ، ولا على اموان سب انال على اوائه وعلى
 ما لا يقع . وحى اذا أقصى الأمر يشمل الأفراد ان هوام نواصهم من
 ست انان فاعرض حائر وهو انص من اعدده ، وقد صرح بهذا انفسه
 المعروف ابو يوسف صاحب أبي حنيفة فقال ان صاحب الارض استخراج
 اذا عجر عن زراعة ارضه بعقره دفع انه كفايه من سب المال عرصا يعمل
 ويسئل ارضه . (٦٦) .

٧٦ - ثالثا - حق النفقة :

فإذا لم يوجد عمل او وجد وكان الفرد عاجزا عه وحب على نفسه
 انمي الاصل عليه ، وهذا بعد التمتع كفاهه بهذا الحق ، وهذا التصام
 بين افراد العائلة : سائر الافراد . لا يقوم على محض ارعه في الاحسان بل
 يقوم على الوجوب والالزام .

فإذا لم يقطع الفرد الأكابر أو لا يوجد ما يكتسب به وجهه ، ولا معنى عنه من إفاربه ، أمكن سد حاحه من اموال الزكاة التي هي ححق للفقر في اموال الأعفاء . والأصل ان الدولة هي التي بححي ابركاه وبوصلها الى المستحقين ، لا بحجور صرفها بحر اهر الاستحقاق . والدولة ان مطم حاحها وتور بها بما يكفل اعصائها الى الفقراء وسائر المستحقين . والركاه صصال احصائي عام للفقراء بعده الدولة فانعود عد الافصاء كما فعل ابو بكر بقتال مانعي الركاه ، وحصله الركاه كبره جدا لا بقى معها فقير لانها يؤخذ من رأس امال ودرجه ومن جمع صوف امال كالنود والعروض والحيوانات والزرروع والاعد . ولو حسب الركاه في العراق بلغت ملايين الدنانير سوريا ولكفت جميع المحتاجين .

٧٨ - كفالة الدولة للأفراد من ست المال :

فإذا لم تمف التغطيات والحقوق السابقة في سد حاحه امحتاج تدخلت الدولة وقامت بكفاله افراد المحتاج ، لنصع مبدأ التعاون الواجب على افراد المجتمع الاسلامي موضع القمد ، فتقدم لكل فرد محتاج من ست المال قدر حاحه ، قال الامام ابن سمة : والمحتاجون اذا لم يكفهم ابركاه اعصوا من ست المال على وجه القمد على غيرهم من وجود انصرف على رأي (٦٧) . وإذا لم هم الدولة بهذا الواجب فلفقر ان نعم الدعوى على الدولة بهذا الحق اندي له عليها وبحكم له القاصي به ، وهذا ما ذهب اليه الفقيه ابن عابدبن ، فعنده ان القاصي يلزم ولي الامر اراما فصائنا بالاعاق على الفقير اعاجر كما يلزم وله او قر به العمي اذا كان له قر ب عي (٦٨) . وقد وحدا في السوابق التاريخية القدمة ما يؤيد حق الأفراد في كفالة الدولة بهم من ست المال ، فالامام عمر بن الخطاب يصنع منها قوسا في حقوق

(٦٧) السياسة الشرعية لابن تيمية ص ٥٣

(٦٨) التشريع الاسلامي في خواصه ومراحلته للششيخ محمد ابو رهرة المشهور في محله المسلمون العدد الاول من المجلد الخامس ص ٤٠

الأمر في بيت المال فيقول : « ... لا رجل ولا مؤد ، وأرجح وقدمه ، وأرجح وحاجه » وفي عام أرماده حيث تم التحدث وأحسن انصر كان عمر بن الخطاب يصح اعطاء للمحتاجين وينادي مائة من أحب أن يحضر طعاماً فأتى فليهدى ، ومن أحب أن يأخذ ما يلقه و هله فليأخذه (٦٩) .

٧٩ - عجز الدولة عن كفاية المحتاجين :

وإذا عجزت الدولة عن كفاية المحتاجين بأن تخلو ست أمن من المال ، أو يوجد فيه مالا يكفي للمحتاجين ، فإن واجب كفايتهم سئل إلى القادرين من أفراد المجتمع الإسلامي وبصر هذا الواجب من الفروض التكفائية الواجب فيه الأمة بها ، وهذا ما صرح به بعض الفقهاء ، فقالوا : « ومن فروض الكفاية دفع ضرر المسلمين ككسوة عار ، وإعطاء جائع ، إذا لم يدفع تركاء وسب مال على القادرين - وهم - من عبده رده على كفايته سه بهم وضموهم ... وهل المراد بدفع ضرر من ذكر ما سب أو مرق ثم الكفاية فوأن استجبا تابهما » فوجب في الكسوة ما يسر كل أحد على حسب ما يليق بالجنس من ثياب وصيف ويلحق بالصغار والكسوة ما في معاشها كأجره طب وسن دواء وخادم معظم كما هو واضح (٧٠) .

فعلى الأعيان في المجتمع الإسلامي أن يقوموا بكون المحتاجين بقدر كفايتهم ما دام ست المال عاجزا عن هذا النوع ، وإذا امتنع الأعيان عن كفاية الفقراء فإن الدولة تحجرهم على ذلك ، قال الإمام ابن حزم « وفرض على الأعيان من أهل كل بلد أن يقوموا بمعراثهم ويحرمهم السلطان على ذلك أن يتم تركاء بهم ولا في سائر أموال المسلمين بهم ، فيقام لهم بما يأكلون من

(٦٩) الطبقات لابن سعد ج ٣ ص ٣١١

(٧٠) المهاج للبيروني وشرحه للرملي ج ٧ ص ١٩٤ ، نقل من استعرياب

السياسة الإسلامية للإسلام محمد صبيح الدين الرئيس

ص ٢٤٩ - ٢٥٠

اعوب الذي لا بد منه ومن الناس للثنا والصف سئل ذلك ، ومسكن
 نكهم من انظر والصف والشمس وعون المارة (٧١) .

٨٠ - كفالة النولة لغير المسلم :

وكفالة النولة برعاية الفقراء لا يصغر على المسلمين فقط بل سئل
 عن المسلمين . مسلم . انما ما داموا فقراء . يستحقون اعون ، وفي هذا
 ما سواني . نحوه يدل على كفالة النولة للمسلمين . من ذلك ان حاتم بن
 يوسف كتب لدا لاهل الحجره حاقه . وجعلت بهم انما سيج ضعف عن
 عمل او ضامه اقه من الأقداب او كان عا فافقر وحاز اهل دمه تصدقون
 عنه مخرج مرمه وعن من سئل عن المسلمين ما اقام مدار الهجره ودار
 الاسلام (٧٢) . ثم قيل ان الخلفه ان نكر العهد او غير من المسلمين
 انكر هذا سئل فقول اجماعا . ثم جسد اخذفه العبدال عمر بن
 عبدالرحيم سئل ان عامته في اعصره عدي بن ارماء . اما بعد . وانظر
 من سئل من هل يدمه ان كبره به وضعف قوته وولت عنه انكاس
 فأجر عليه من بيت مال المسلمين ما يصلحه . (٧٣) .

(٧١) المحلى لابن حزم ج ٦ ص ١٥٦

(٧٢) الخراج لابي يوسف ص ١٤٤

(٧٣) الاموال لابي عبيد ص ٤٥ - ٤٦

الفصل الثاني

حقوق الدولة على الأفراد

تمهيد :

٨١ - حقوق الأفراد على الدولة كبيرة كما ستأمن من ، والدولة لا يمكن أن تقوم بهذه الحقوق إلا إذا اعانها الأفراد على ذلك وعملوا على عائلها وقوتها ، وقاموا بحقوقها عليهم .

أما الدولة سب الاموال التي يفتنون فيه ، وحماهم التي يحصلون به ، وخدامتهم التي يحرص على خدمتهم ومصلحتهم . . . انهم كالأول يفتنون في ذلك الواحد ، فمن مصلحة الأفراد من حقها عليهم ان يسارعوا الى اعفاء حقوقها كاملة وان يسووها في مسؤوليتها انصحه . انهم قد يستطيعون ان يسروا على حقوق الدولة عليهم ولكن لا يكون عاقبته تمردهم الا اضراا يحق بهم وعداها يبرل عليهم .

ومن أهم حقوق الدولة على الأفراد حق السمع والطاعة ، وحقوق الدولة عليها وعن هذين الحقين نكلم في هذا الفصل .

٨٢ - أولا - حق السمع والطاعة :

قال تعالى : يا ايها الذين آمنوا اطعوا الله واطعوا الرسول واولي الامر منكم . واولو الامر هم الأمراء ، أو هم واعلماء ، كما قال المفسرون (١) ، وفي الحديث اشرفت ، السمع والطاعة على المرء اسلم فيما احب وكره . ما س يؤمر به . . . (٢) . فطاعة الأفراد للدولة مثله فيما تأمر به حكماها ، حق شرعي على الأفراد نحو دولتهم ، فاعلم ان سددوا أوامرها

١ - حكاه القرآن المصحف ج ٢ ص ٢١ تفسير ابن كثير ج ١ ص ٥١٨

تفسير القرطبي ج ٥ ص ٢٥٩

٢ - شرح صحيح البخاري للمسقلاي ج ٣ ص ١٠٠

وما يصح من نصيب ومناجح تحقيق مقصده العامة والأعراس التي قامت
 من أجلها . إن طاعة الأفراد لدولتهم يجب أن تكون طاعة اختيارية تستلزم
 من مواسمهم لا أن يفسرهم عليها أدوية فسر ، وإن الإخلال بحق الطاعة
 يؤدي إلى نتائج خطيرة جدا منها إضعاف هذه الدولة ، وإشغال الدولة في
 ملاحقة الجاحدين على طاعتها ، فضعف جهدها وقوتها فما لا ينبغي بمواند
 بحاجته العامة ، وفصلا عن ذلك فإن أسكراهة واستعباد شعب بين
 الأفراد وأدوية ففهم الله ، وقد يؤدي هذا إلى معاومة الدولة إذا استعملت
 حقها في إحصار الأفراد على طاعتها ومن ثم قد يوجب التحكم في بوارع القهر
 والاسماء ، فتقبل الدولة من دولة إسلامية تعاون أفرادها معها على تحقيق
 مقاصد الإسلام إلى دولة يوسيه عموم على القهر والقوة والاسماء . وهذا
 يؤدي في نهاية المطاف إلى ضعف الدولة وضعفها يعود ضرره إلى الأفراد .

٨٣ - الطاعة في النشاط والمكره :

ولاهمة الطاعة وماج تأثيرها في هذه الدولة ، أمر الإسلام بطاعته
 الدولة فيما أحبه أمر ، وكرهه كما جاء في الحديث الصحيح الذي ذكرناه
 وذكره ها أيضا معنى أمر ، أسلم اسمع والطاعة فما أحب وكره إلا أن يؤمر
 بمصيبة . فالدولة لا تسلبها أن رضى جميع المواضع ولا أن يكون أوامرهم محل
 موافقة الجميع ، فلا بد أن تسقط اسمع وكره ما يعود به الدولة ، فلا
 يجوز أن يكون هوى النفس مراما للطاعة ، ما أحبه الفرد سارع إلى طاعته ،
 وما كرهه سارع في طاعته أو عصاه . هذه الطاعة (الاستثنائية) لا تكفي
 سراحة فرد من واجب الطاعة نحو دولته ، ولا فصل فيها لأحد ، فكل
 واحد يستطيعها ، ولا جاء بها لأنها منه على هوى النفس وهو لا يقا له ولا
 استمرار . وإذا ثقل على الفرد أن يطع فيما كرهه أسلمه ذلك إلى العصيان
 ثم إلى التمرد الصريح ، وفي هذه الحالة إما أن تسكت الدولة فيشجع التمرد
 وتشجع وبهم العوضى ويسقط همه الدولة ، وإما أن تستعمل قوتها بحمل
 المتحالف على الطاعة وفي هذا وقوع العرقه وتشتت الكلمة وإرصاد ضعف

بأنه لا يجوز أن يكون المراد من قوله "هو أنها الدولة" أنها على رؤوس المواضع فلا يستعمل إلا الأعداء .

فواحد على المراد - وهذا نتائج العنصر - أن يروى عنه على طاعة الدولة طاعة اختيارية ، مستترة من داخل نفسه ، وأن يعرف أن طاعته مستترة لا أن يرد بها - ما أم في المعروف كما سيأتي - فهو يوم ينادى على هذا الأساس لما تقوم المصالح طاعة إمامهم في الجهاد وما بعدهم منه في الصلاة وأما بقراءة الصلاة جماعة .

٨٤ - الطاعة المحرمة :

وطاعة غير الدولة من مصلحة من متعدد ، لا يجوز في عموم معصية فإن كانت بمعصية فهي طاعة المحرمة فلا يجوز . قال عليه الصلاة والسلام : " لا أن يؤمر بمعصية ، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة " وهذا ما قررته المصنفون في عموم قوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا اطعوا الله واطعوا الرسول واولي الأمر منكم " . من ذلك ما قاله ابن كثير في تفسير هذه الآية : " في هذا أمر بكم به من طاعة الله لا في معصية الله فإنه لا طاعة لمخلوق في معصية الله " وفي مدونة المؤمنين برسول (ص) قال ابن كثير : " يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات ينابغين على أن لا يشركن بالله شيئاً ولا يحرقن ولا يرعن ولا يقتلن أولادهن ولا ياتن بهن مكرهه بهن أبه بهن وأحلهن ولا يفصلن في معروف فاعهن واسمعهن بهن الله أن الله عفو رحيم " (٣) . قوله تعالى : " ولا تفصلن في معروف " مع أن الرسول الكريم (ص) لا أمر إلا بمعروف يدل على أن الطاعة لا تكون في معصية الله تعالى .

٨٥ - عاقبة الطاعة المحرمة :

وإذا أصاح المراد الدولة فما تصدره من أوامر مخالفة لتشريع الله وداحلة في معصية الصريحة التي لا يحسن تأويلها ، فإن مسئوله يجب

(٣) سورة المائدة الآية ١١ .

عليه وصحح مسجداً لمعونه لأنه خرج عن حدود اطاعه اشروعه ووضع في اطاعه المحرمه بدل على رتب ما جاء في الحديث الشريف ان النبي (ص) بع سرته وامر عليهم رجلاً من الانصار وامرهم ان يطيعوه ، فصعب عليهم وامرهم بجمع الخصب فاوقدها ناراً ثم أمرهم بدخولها فأبوا ، فلما ذكروا ذلك للنبي (ص) قال : " لو دخلوها ما خرجوا منها أبداً إنما اطاعة في المعروف " (٤٥) .

٨٦ - وإذا قامت الامه حكام الدولة المسلمين وانقادوا الى أوامرهم اذنبه وماهجهم اذنبه شرع الاسلام حق عليها العقاب ، ومن يعصها اعداء ولا يرد منهم قال تعالى : " وقالوا ربنا انا اطعنا نادياً وكراماً فاصلونا اسلاً " . ربنا انهم جمع من العذاب وانهم بعباد كبراً ، (٤٥) " اذ تبرا الذين اسعوا من الدين اسعوا ورأوا العذاب وتقصصت بهم الاساءه " وقال الذين اسعوا نورا : كره فسرا منهم كما سرؤا ما كذبت يريهم الله اعمالهم حسرات عليهم وما هم بخارجين من النار ، (٤٦) . وبهذا الفهم حدود اطاعه لا يمكن دلاله الاسلاميه ان تصح وتنفذ بحكم ظالم محرف مخالف لما شرعه الاسلام . لأنها مسئوله امام الله على هذا الاقياد المحرم .

٨٧ - ثانياً - الدفاع عن دار الاسلام :

وعلى الأفراد حق الدفاع عن الدولة الاسلاميه ، وهذا الدفاع جهاد في سبيل الله . والقرآن والسنة ملوان بالحث على الجهاد وبان فرصته وعظيم اجره وعقاب من يترك هذا العرض .

من ذلك قوله تعالى : " امروا بحقاً ونهوا عن باطل وانصروا ما بينكم وبينكم في سبيل الله " (٤٧) . وفي الحديث الشريف عن امي در ، قال : قلت يا رسول الله اي العمل افضل ؟ قال الايمان بالله والجهاد في سبيله ، (٤٨) .

(٤) صحيح البخاري ج ٩ ص ١١٣ - ١١٤

(٥) سورة الاحزاب الآيه ٦٧ ، ٦٨

(٦) سورة البقرة ، الآيه ١٦٦ ، ١٦٧

(٧) سورة التوبة ، الآيه ٤١

(٨) رابح الصالحين ص ٤٦٩

والدعوة ان نعظم فريضة الجهاد ، فصع من استطاع ان ياترسله
 ولائمة بمصر الجاهل ما يحتق هذه الفريضة الهمة على احسن وجه ،
 كما عليها ان يهيء ما يلزم للجهاد من سلاح وقوة ، ورمية الامة على
 معاني الجهاد . وفريضة الجهاد هذه اما هي باسمه بموازين المسلمين ،
 اما غير المسلمين فليس مواجب عليهم ، ولكن بهم ان يشركوا في قتال
 مع المسلمين ما حاربهم دفاعا عن دار الاسلام . ومن احب اعتناء المواطنين
 غير المسلمين من مواجب الدفاع عن دار الاسلام وحت عليهم الحربه ،
 فاما اشركوا في هذا المواجب فعلا حار للدعوة الاسلاميه اعضاءهم منها .

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين *

- انتهى -

فهرست

المقدمة : صحيفة ٤

الفصل الاول

مكانه الدولة في الشريعة الاسلامية

من صحيفة ٥ - صحيفة ١٢

فقره ١ - تمهيد - ٢ - الشريعة تدعو الى اقامة دولة - ٣ - احكام
سندرم بتقديم تمام دولة - ٤ - يحقق عماده الله بمقتضى اقامة الدولة
الاسلامية - ٥ - الرسول الكريم يحفظ لاقامة الدولة الاسلامية - ٦ - قيام
اول دولة اسلامية في الارض - ٧ - بواشر عناصر الدولة في الدولة لاسلامية
٨ - اجتماع صفة النبوة والحق في شخص الرسول الكريم (ص) - ٩ - دار
الاسلام هي الدولة الاسلامية في اصطلاح الفقهاء - ١٠ - طسعة الدولة
الاسلامية واهدافها

الفصل الثاني

حقوق الفرد

في الدولة الاسلامية

من صحيفة ١٣ - ٥٣

١١ - تمهيد - ١٢ - منهج البحث

لمبحث الاول الحقوق السياسية - ١٣ - المقصود بالحقوق
السياسية - اولا - حق الانتخاب - ١٤ - انتخاب رئيس الدولة - ١٥ -
اساس هذا حق - ١٦ - مبدأ شورى - ١٧ - مسؤوليته الجماعة عن
تفويض احكام الشرع - ١٨ - السلطان بيد الامة - ١٩ - الامة تباشر
سلطانها عن طريق الامة - ٢٠ - المركز الانتخابي لرئيس الدولة -
٢١ - الامة مصدر السلطات - ٢٢ - الانتخاب المباشر والانتخاب عبر امثله
٢٣ - هل الحل واجب - ٢٤ - معرفة اهل الحل والعقد في الوقت الحاضر -
٢٥ - ولاته عهد نابيا - حق المشاورة - ٢٦ - اساس حق المشاورة
٢٧ - اعراض ودفعه - ٢٨ - السي (ص) مشاور الامة - ٢٩ - ترك

كتب للمؤلف

- ١ - احكام اللعين والمستأمنين في دار الاسلام •
- ٢ - الوجيز في اصول الفقه •
- ٣ - المدخل لدراسة الشريعة الاسلامية •

LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY



32101 007069758

(NEC)
BP173
.25
.Z392
1965

P